الفصل الثاني
التوسع في المستوى النحوي

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التوسع في الظروف.
المبحث الثاني: التوسع في المصادر .
المبحث الثالث: التوسع في التراكيب والأساليب.
المبحث الرابع: التوسع في الجار والمجرور.

obeikandl.com

المبحث الأول
التوسع في الظروف

الظرف قسمان: ظرف زمان، وظرف مكان.

فظرف الزمان: ما يدلُّ على وقتٍ وَقَع فيه الحَدث، كقولك: صَلَّيتُ لَيلاً.

وظرف المكان: ما يدل على مكانٍ وقع فيه الحدث، نحو: وَقَفْتُ أَمَامَ الجَـــامِعِ والظرف، سواء أكان زمانيًا أم مكانياً، إمّا مُتصرِّفٌ أو غَير مُتَصرِّفٍ.

فَأَمّا: الظرفُ المُتصرِّف[1]:

وهو ما يَستعملُ ظرفًا وغير ظرف، فهو يفارقُ الظرفية إلى حالة لا تُشْـــبِهُهَا كأن يُستعمل مبْتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا به، أو نحو ذلك.

وأما الظرف غيرالمتصرف: وهو على قسمين:

القسم الأول: ملازم للنصب على الظرفية فلا يســتعمل إلا ظرفــاً، نحــو ((ذَا صَبَاح، وذات ليلة)). ومنه ما ركب من الظروف: كصباحَ مساءَ، وليلَ ليلَ.

والقسم الثاني: ما يلزم النصب على الظرفية أو الجر (بمن) أو (إلى) أو (حتــى) أو (مذ) أو (منذ).

ومن خلال تتبعنا لمباحث التوسع في ((الكتاب)) وجدنا سيبويه، يشير كثيراً إلــى التوسع في الظروف، وإلى الأسماء التي تقع ظروفا، زمانية كانت أم مكانيــة، لــذا آثرنا أن نقدمه على غيره، لكثرته واطِّراده في الكتاب،وإليكَ أهم مسائل التوسع فــي الظرف:

— وقوع الأسماء ظروفاً:

١ – ظروف الزمان:

أ – اليوم والليلة:

عقد سيبويه في كتابه باباً سَمَّاه (باب وقوع الأسماء ظرفًا وتصحيح اللفظ علــى المعنى)[2] قال فيه: ((... وقد تقول ((سِيرَ عَلَيْهِ ٱلْيَوْمَ)) فترفع وأنت تعني: في بعضــه،

---

(١) أنظر: الكلام في ((الظرف المتصرف)) و((الظرف غير المتصرف)): المساعد لابن عقيــل ١/٤٩٠-٤٩١، والمطالع السعيدة ١/٣١٣-٣١٤، وجامع الدروس العربية ٣/٤٦-٤٧، والنحو الوافي لعباس حسـن ٢/٢٥٩ وما بعدها.

(٢) الكتاب ١/١١٠ب، ١/٢١٦هـ.

كما تقول في سَعةِ الكلام: (الليلةُ الهلالُ) وإنَّمَا الهلالُ في بعضِ الليلة. وإنَّمـــا أرادَ: (الليلةُ ليلةُ الهلالِ) ولكنَّه اتَّسع وأوجز))[1]. وأشارَ إلى ضَمِّ: ((اليـــوم والليلـــة)) ابـــنُ السَّرَّاج إذ قال: ((... فالذي يَكونَ منه ظرفًا واسمًا ضمّ ((اليوم والليلة))...))[2].

وعلق الفارسي على كلام سيبويه: ((أيُّ الأحيانِ سِيرَ عليه أو يُسَـــارُ عَلَيـــهِ))[3] قال: ((إذا قال: أيُّ الأحيانِ سِيرَ عَلَيهِ، رفع (أيّاً) بالابتداء على الاتّساع وَجَعَل مَا بعده خَبرهُ، فجواب هذا: زمن كذا، وإذا قال: أيَّ الأحيان ســـيرَ عليـــه؟ جَعلَـــهُ ظرفـــاً لـــ(سِيرَ)، وجوابه: حينَ كذا بالنّصبِ))[4].

وأشار سيبويه إلى نصب هذه الظروف، وذكر أن التقديم والتأخير فيها سواء.

قال: ((وإنْ قُلتَ: (الليلةَ الهلالُ) و((اليومَ القتالُ) نَصَبْتَ؛ التقديم والتأخير في ذلك سواء، وإنْ شِئتَ رَفَعْتَ فجعلتَ الآخِرَ الأوَّلَ))[5].

وذكر الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) بعد أن ذكر قول سيبويه:

((الهلالُ الليلةَ))، إنّما جاز له أن ينصب الليلةَ على الظرف، والهلالُ جُثَّـــة، لأنَّ الهلالَ يَتغيّرُ تغيراً دائماً بصورةٍ يتغيرُ إليها، فكأنَّه قَالَ: استهلالُهُ الليلةَ، أو تَصَـــوُّرهُ بهذهِ الصورة الليلةَ[6].

وزعم السيوطي (ت ٩١١هـ) أنْ ليس في الكلامِ شَخْصٌ خَبرُهُ ظَـــرفٌ مِـــنَ الزمان إلّا هذا؛ يعني: ((الليلة الهلال))[7].

---

(١) الكتاب ١/١١٠ب، ١/٢١٦هـ، وانظر: دليل القاعدة النحوية عند سيبويه ص٨٣.

(٢) الأصول في النحو ٢/٣٠٤.

(٣) الكتاب ١/١١٠ب، ١/٢١٦هـ.

(٤) أنظر: التعليقة على كتاب سيبويه ١/١٤٩-١٥٠.

(٥) الكتاب ١/٢٠٨ب، ١/٤١٨هت، ١/٤٨٤-٤٨٥مل.

قال السيرافي: اعلم أن ظروف الزمان تكون أخبارا للمصادر، ولا تكون أخبارا للجثث وأما ظـــروف المكـــان فتكون أخبارا للمصادر والجثث، وإنما كانت ظروف للمكان كذلك لأن الجثة الموجودة قد تكون في بعـــض الأمكنة دون بعض مع وجودها؛ أعني الأماكن، ألا ترى أنك إذا قلت: ((زيد خلفك))، علم أنه ليس قدامه ولا تحته ولا فوقه ويمنته ويسرته، مع وجود هذه الأماكن، ففي إفراد الجثة بمكان فائدة.

وأما ظروف الزمان فإنما يوجد منها شيء بعد شيء، وما وجد منها، فليس شيء من الموجودات أولى به مـــن شيء.

(٦) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٤٢٩.

(٧) الأشباه والنظائر في النحو ٢/٦٣.

ب – الدهر والأبد:

قال سيبويه: ((وَمِمَّا لا يكونَ العَمَل فيه مِنَ الظروف إلا متصلاً في الظرف كله، قولك: سِيرَ عَلَيه الليلَ والنهارَ، والدَّهْرَ والأبدَ))[1].

يريد أن الفعل إذا وقع فيهما فإنه يشتمل عليهما جميعهما، وليس يقعان على بعضه، وأشار ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) في (المساعد) إلى أن ظروف الأبد والدهر يكونان مقرونين بالألف واللام، فيقعان في جميعهما، كما تقول: (سِرتُ رَمَضانَ)، ثم ذَكَر أَنَّ سيبويه نَصَّ على ذلك، قال: ((ولا تقول لَقِيتُهُ الدَّهرَ والأَبدَ، وأنت تريد يوماً فِيهِ))[2].

ج – أسماء الشهور:

قال سيبويه: ((وَمِمَّا أُجْرِي مجرى الأبد والدهر، والليل والنهار: المُحَرَّمَ وصَفَرَ وَجُمَادىٰ، وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجّة؛ لأنّهم جَعلوهنّ جملةً واحدةً لعدة أيام))[3]، يريد أن الفعل إذا وقع على هذه الشهور مثله كمثل ما جرى على الأبد والدهر من حيث إن الفعل يتناول جميع تلك الشهور ولا يكون العمل فيه في يوم دون الأيام، ولا ساعة دون الساعات.

وقد أشار السهيلي (٥٨١هـ) إلى كلام سيبويه السابق وحمله على التوسع في الكلام؛ قال: ((وَاعلم أَنَّهُ مَا كانَ من الظروف لَه عَلَمٌ، فإنَّ الفعلَ إذا وقع فيه تناولَهُ جَميعَهُ، وكان الظرف مفعولاً على سعة الكلام؛ فإذا قلت (سِرْتُ غُدْوَةَ) فالسير واقع في الوقتِ كُلِّه، وكذلك(سِرتُ السبتَ والجمعةَ) و(سِرتُ المُحَرَّمَ وصَفَرَ) وكل هذا مفعولٌ عَلى سَعةِ الكلام لا ظرفٌ لِلْفعلِ))[4].

وعلل السهيلي كلامه هذا؛ بأن هذه الأسماء لا يطلبها الفعل ولا هي في أصل موضوعها زمان، إنما هي عبارة عن معان أُخَرَ، فإن أردت أن تجعل شيئاً منها

---

(١) الكتاب ١/١١٠ب، ١/٢١٦ب.

(٢) أنظر: المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل ١/٤٩٨، والكتاب ١/١١٠ب.

(٣) الكتاب ١/١١١ب، للكتاب ١/٢١٧هـ، وانظر: الأصول في النحو ١/٢٢٩.

(٤) نتائج الفكر ٣٨٢، خالف ابن خروف جمهور النحاة في هذا، وذهب وحده فأجاز وقوع الفعل على جزء من الظرف أو بعضه، فأجاز أَنْ يُقال: (سِرتُ الشهرَ) وأنت تريد السير في بعضه.

أنظر: همع الهوامع ١/١٩٨، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٤٢٦.

ظرفًا، ذكرت لفظ الزمان وأضفته إليها، كقولك: (سِرتُ يومَ السبتِ) و(شَهْرَ المُحرَّمِ)، فالسيرُ واقعٌ في الشهرِ ولا يتناول جميعَه إلا بدليل، والشهر ظرفٌ، وكذلك اليوم[1].

وذكر الأعلم أَنَّ ظاهرَ كلام سيبويه الفصل بين ذكر لفظ الزمان وعدمه، إذ قال بعد أن ذكر قول سيبويه: (وَمِمَّا أُجري مجرى الدّهر والليل والنّهار: (المَحَرَّم وَصَفَر) إلى قوله: ولو قلت: شهرُ رمضانَ أو شهرُ ذي الحِجَّة لكانَ بمنزلةِ يَوْمِ الجُمعةِ ولَصارَ جواب متى))[2].

قال: ((اعلم أَنَّ ظاهر كلام سيبويه الفَصل بينَ أَنْ تقول: شَهْرُ المُحَرَّمِ، وبينَ أَنْ تقول: المُحَرَّم، وكذلك سائر الشهور، وهذه روايةُ رواها كأَنَّهم جعلوا المُحَرَّم نائبًا مَنابَ قولِهم: الثلاثون يومًا، وهم لو قالوا: سِيرَ عليهِ الثلاثونَ يومًا؛ لكان السّير في كلِّ يومٍ مِنْهن، فأَمّا إذا أدخلوا (شَهْرًا) جَعلوهُ اسمًا للوقت بعينه، فصار بمنزلة يوم الجمعة))[3].

ويبدو أَنَّ الزَّجّاج لم يُفَرِّق في أسماء الشُّهور بينَ ما جَاء مقرونًا بلفظ الزمان، وبين المجرد منه الذي يأتي توسعًا، إذ حكى الأعلم عنه قال: ((وقال الزجاج: أراد سيبويه أَنَّك إذا عطفت على المُحَرَّم صَفَرًا فقلت: (سِيرَ عليهِ المُحَرَّم وصَفَر) فَلا بُدَّ أن يكون السير في كل واحدٍ مِنَ الشهرين، ولو ذكرت أحدَهُما لجاز أَنْ يكونَ السير في بعضِهِ، فَالمُحَرَّمُ وشَهْرُ المُحَرَّمِ عند الزجاج بمنزلة واحدة))[4].

د - غُدْوَةُ وبُكْرَةُ:

قال سيبويه: ((وتقول: سِيرَ عليهِ غُدْوَةُ يا فتى وَبُكْرَةُ، فترفع على مثل مَا رفعتَ مَا ذكرنا، والنصب فيه على ذلك، لأنكَ قد تُجريه وإنْ لم يتصرف مُجرى يوم الجُمعةِ، تقول: مَوْعِدُكَ غُدْوَةُ أو بُكْرَةُ فترفع على مثل ما رفعت ما ذكرنا، والنصب فيه على ذلك))[5].

---

(١) انظر: نتائج الفكر ٣٨٢.

(٢) الكتاب ١/١١١ب، ١/٢١٧-٢١٨هـ.

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٣١٥.

(٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣١٥-٣١٦.

(٥) الكتاب ١/١١٢ب، ١/٢٢٠هـ.

فـ(غُدْوَةُ) و(بُكْرَةُ) من الظروف الأعلام الممنوعة من الصرف، للتعريف والتأنيث، أشار إلى ذلك وعلله الأعلم الشنتمري فذكر ((أَنَّ (غُدْوَةَ) و(بُكْرَةَ) تجريان مَجرى هذه الظروف في الرفع والنصب، وإن كانتا غير منصرفتين، والذي منعهما من الصرف أنه كان الأصل في (غُدْوَةَ): (غَداةٌ) منكورة، ثُمَّ غَيَّروا لفظَ النَّكِرَةِ ليجعلوها عَلَماً فصارت (غُدْوَةَ) معرفة وفيها علامة التأنيث فامتنعت من الصرف لذلك، و(بُكْرَةُ) محمولةٌ عليها، لأنَّها على لَفظِها ومعناها، غير أنَّها لم تغير عن نكرة كانت لها لِتُعَرَّف))[1].

وَمِمَّن ذَهَبَ إلى تَصَرُّف (غُدْوَةَ) و(بُكْرَةَ) وعدم صرفها، ابنُ مالك في (التسهيل)، وبسْط القول فيه؛ ابن عقيل في (المساعد).

قال ابن مالك: ((والذي يتصرف ولا ينصرف كـ(غُدْوَةَ) و(بُكْرَةَ) عَلَمين))[2].

وذكر ابنُ عقيل أَنَّ علميتهما جنسية لهذين الوقتين المخصوصين، وذكر أَنَّ ذلك هو المشهور وحكى عن الزجاج قوله: ((إذا أردتَ بِهِمَا (بُكْرَةَ) يَومِكَ و(غُدْوَةَ) يَومِكَ لَم تَصْرِفْهُما، وإنْ كانا نكرتينِ صَرَفْتَهُما))[3].

وعقد السهيلي في كتابه: نتائج الفكر فصلاً بعنوان (في الظروف والأعلام) كان أوّل ما تكلم فيه على (غُدْوَةَ) و(بُكْرَةَ) فذكر أنهما اسمان علمان وعدم التنوين فيهما للتعريف والتأنيث، ثُمَّ أشارَ إلى أَنَّهما من اليومِ بِمنزِلَةِ (رَجَب) و(صَفَر) مِنَ العَامِ، وأَنَّهُما بمنزلةِ الشُّهور والأَعلامِ والأيامِ والأعوام نَحو السبت والجمعة، وإذا ثبت هذا فهما أسمان متمكنان يجوز إقامتهما مقام الفاعل إذا قلت: ((سِيرَ بزيدٍ يومَ الجُمُعَةِ غُدْوَةٌ)) ولا يحتاج إلى إضافة ولا إلى التعريف. وتقول أيضا: ((سِيرَ بِزَيْدٍ يَومَ الجُمُعَةِ غُدْوَةٌ)) على الظرف فيهما جميعًا، لأنّها بعض اليوم، كما تقول: ((سِرتُ العامَ رَجَبٌ كُلَّهُ)) وتقول أيضا: ((سِيرَ بزيدٍ يومُ الجُمُعَةِ غُدْوَةٌ)) برفعهما؛ كأَنَّها بدلٌ مِنَ اليوم، ولا يُحتاج أيضا إلى الضمير، كما يحتاج في بدل البعض من الكل، لأنَّها ظرفٌ فِي المَعنى))[4].

---

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣١٧/١.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٩١، وانظر: المساعد ٤٩١/١.

(٣) أنظر: المساعد ٤٩١/١-٤٩٢.

(٤) نتائج الفكر ٣٨١-٣٨٢.

وفيما سَبق إيضاحٌ كافٍ وتفسيرٌ شافٍ، لمباحث سيبويه التي بحثها تحت ((باب وقوع السماء ظروفاً وتصحيح اللفظ على المعنى))، و((باب ما يكون فيه المَصدرُ حيناً لِسَعة الكَلام والاختِصار)) من مثل قوله: ((صِيدَ عَليهِ يَوْمَ الجُمُعةِ غُدْوَةً يا فتى فإن شئت جَعَلْتَهُما جميعاً ظرفا، لأنك كأنك قلت: السَّير فِي يَوْمِ الجُمُعَةِ فِي هذه الساعة))[1].

نخلص مِمّا سَبَقَ إلى أَنَّ مَا كان من الظُروفِ لَه عَلَمٌ، فإنَّ الفعل إذا وقَع فيه تناوَلَهُ جَميعَهُ ولم يقع على بعض منه، وبذا يكون الظرف مفعولاً على التوسع في الكلام.

٢ – ظروف المكان:

أ – الميل والفرسخ[2]:

قال سيبويه: ((وَاعْلَم أَنَّ الظروف مِنَ الأَمَاكِن مِثْل الظُّروف مِن اللّيالِي وَالأَيّام في الاختِصارِ وَسَعَةِ الكَلَام))[3]، وقال في موضع آخر: ((وَيَتَعدّى إلىٰ مَا كانَ وقتاً في الأَمْكِنة، كَمَا يَتعدّى إلىٰ مَا كانَ وقتًا فِي الأزمِنَةِ))[4] يريد أن الفعل يتعدى إلى الأمكنة المعلومة المسافة، والتي تكون مسافتها مقدرة معروفة نحو: الفرسخ، والميل، لأنه يصلح وقوعه على كل مكان بتلك المسافة المعلومة المقدرة، وسماه وقتا لأن العرب تستعمل التوقيت في معنى التقدير وإنْ لم يكن زمناً.

ومن هذا: مواقيتُ الحَجِّ، فسبيل الفرسخ والميل في المكان كسبيل اليوم والشهر في الزمان.

ومِمَّا قالَهُ سيبويه في (باب مَا يكون فِيهِ المَصْدر حيناً لِسَعةِ الكَلَامِ والاختصار): ((وتقول: (سِيرَ عَلَيهِ فَرْسَخانِ يَوْمَين) لأَنَّك شغلت الفِعْلَ بالْفَرسخين،

---

(١) أنظر: الكتاب ١/١١٠-١١١-١١٤ب، ١/٢١٦-٢١٧-٢٢٢-٢٢٣هـ.

(٢) الميل من الأرض منتهى مد البصر... وقيل للأعلام المبنية في مكة؛ أميال لأنها بنيت على مقادير مدى البصر من الميل إلى الميل، وهناك آراء في تحديد الميل، وجاء في تاج العروس والصحيح أن الميل أربعة آلاف خطوة، وهي ذراع ونصف، فيكون ستة آلاف ذراع، والفرسخ: ثلاثة أميال.

أنظر: الصحاح ٥/١٨٢٣، والقاموس المحيط ١/٢٦٦، وذكر الجواليقي في (المعرب) أن الفرسخ فارسي معرب، أنظر: المعرب ٢٥٠.

(٣) الكتاب ١/١١٢ب، ١/٢١٩هـ.

(٤) الكتاب ١/١٦أب، ١/٣٦هـ.

فَصَار كقولك: (سِيرَ عَلَيهِ بَعِيرُكَ يومين)، وإنْ شِئت قلت: (سِيرَ عَلَيهِ فَرْسَخَيْنِ يَوْمَانِ)، أيهما رفعته صار الآخر ظرفا. وإن شئت نصبته على الفعل في سعة الكلام لا على الظرف، كما جاز: (يا ضَارِبَ اليومِ زيدًا)، أو (يا سَائِرَ اليَومِ فَرْسَخَيْنِ)))[1].

ومعنى كلام سيبويه أنَّك إذا بَنيتَ الفعل للمفعول فقلت مثلاً: (سِيرَ بِزَيْدٍ فَرْسَخَانِ يَوْمَيْنِ) فأنت بالخيار، إنْ شئت نصبتَ الفرسخينِ ورفعتَ اليومين، وإنْ شئتَ رفعتَ الفَرسخينِ ونصبتَ (اليومين) على أنْ تجعل الذي ترفعه مفعولاً على التوسع؛ ذلك لأنه قد صار اسمًا وخرج عن حَدِّ الظرف، وتجعل الثاني -إن شئت- ظرفاً، وإنْ شئت جعلتَهُ مفعولًا على التوسع أيضا.

وذكر ابنُ السراج (ت ٣١٦هـ) أنك تقول: ((سِيرَ بزيدٍ فرسخانِ يَومينِ، وإنْ شئت: فَرسخينِ يومانِ، أي: ذلك أقمته مقام الفاعل على سَعة الكلام))[2].

التقديم والتأخير بين اليوم والفرسخ:

إذا أردت أن تخبر عن (الفرسخين) بالألف واللام قلت:

(المسيران بزيد يومين فرسخان) وإذا أردت أن تخبر عن (اليومين) -وقد رفعت الفرسخين- قلت: (المسيرُ بزيدٍ فرسخان فِيهما يَومانِ) هذا إذا كانَ (اليومان) ظرفاً، فإذا أردتهما مفعولين على التوسع قلت: (المسير هُما بزيدٍ فرسخانِ يَومانِ)، وإذا قدمت الفرسخين من قولك: (سير بزيد فرسخان يومين) قلت: (الفرسخان سيرا بزيدٍ يومين) فتجعل ضمير الفرسخين في (سير) فتقول: (سيرا) وخلف الضمير الفرسخين فقام مقامهما.

وإذا قدّمت (اليومين) قلت: (اليومانِ سِيرَ بزيدٍ فيهما فرسخان) فَتُظْهِرُ حرفَ الجرِّ لأنك تحتاج إلى إضمار (اليومين)، فإذا جَعَلْتَهُمَا مفعولينِ على السَّعَةِ قلت: (اليومان سيرها بزيدٍ فرسخان) فإن قدمت الفرسخين واليومين، قلت: (الفرسخان اليومان سيراهما بزيد)[3].

---

(١) الكتاب ١/١١٤ب، ١/٢٢٣هـ، ١/٢٨٢مل.

(٢) الأصول في النحو ١/٢٤٣-٢٤٤.

(٣) فالفرسخان: مبتدأ، و(اليومان) مبتدأ ثان، و(سيراهما بزيد) خبر (اليومين) والألف ضمير الفرسخين وهي ترجع إليهما و(هما) خبر (اليومين).

وهذا التوجيه يصلح إذا جعلتهما في أصل المسألة مفعولين على السعة.

وإذا أردت أن تخبر عن الفرسخين بـ(الذي) قلت: (اللذان سِيرا بزيدٍ يومين الفرسخان)، فإذا أردت أن تدخل (اللذين) في (سير) وجعلت (اللذين) هما (الفرسخان) قلت: (الفرسخان اليومان اللذان سيرا بزيد فيهما هما)[1].

ب – خلف وأمام:

قال سيبويه: ((وأما قولهم: (داري خَلْفَ دارِك فرسخًا)، فانتصب لأَنَّ (خَلْفَ) خبرُ للدار، وهو كلام قد عَمِلَ بعضُه في بعضٍ واستغنى))[2].

فذكر الحروف التي تكون ظرفا نحو: (خَلْفَ) و(أَمَام)، ثم نَصَّ على أَنَّ ((هذه الظروف أسماء، ولكنَّها صَارت مَواضِع للأشياء))[3].

وأنشد على ذلك قول لبيد: [من الكامل]

فَغَدَتْ كِلَا الفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى ٱلْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا[4]

ثم ذكر[5] أن هذه الأشياء كلها قد تكون أسماء غير ظروف بمنزلة زيدٍ وعمرٍو.

وذهب المُبَرِّد إلى أن الأجود في بيت لبيد بن ربيعة ألا يجري ظرفاً لإبهامه وإن كان مضافاً[6]؛ يريد أَنَّ الإضافة لا تُزيل إبهامَه، فيبقى منصوباً على الظرفية للإبهام.

واختلفوا في تصرف (أَمَام)، فذهب ابْنُ هِشام إلى أَنَّها مِنَ الظروف المُتَصَرِّفة[7]، واستدلَّ على تَصرُّفِها ببيتِ لبيد المذكور.

---

(١) فـ(الفرسخان) مبتدأ أول، واليومان: مبتدأ ثان، واللذان: مبتدأ ثالث وصلته: (سيرا بزيد فيهما)، والخبر (هما) والألف في (سيرا) ترجع إلى اللذين، وصلتهما مع خبرهما الجملة، و(اليومان) وما بعدهما خبر الفرسخين.

أنظر: الكتاب ١/١١٤ب، ١/٢٢٣هـ ١/٢٨٢مل، والأصول في النحو ١/٢٣٩-٢٤٠-٢٤١، ٢٤٤-٢٤٥، ٢/٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠، وانظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٤٢٧-٤٢٨، ونتائج الفكر ٣٩٢-٣٩٣، ومعاني النحو ٢/٦٠٥-٦٠٦.

(٢) الكتاب ١/٢٠٧ب، ١/٤١٧هـ.

(٣) الكتاب ١/٢٠٩ب، ١/٤٢٠هـ.

(٤) الكتاب ١/٢٠٢ب، ١/٤٠٧هـ، وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٤٢٣.

(٥) أنظر: الكتاب ١/٢٠٢ب، ١/٤٠٧هـ.

(٦) أنظر: المقتضب ٤/٣٤١.

(٧) شرح شذور الذهب ١٣٦.

وَتابَعَ البَغداديُّ (١٠٩٣هـ) ابنَ هِشام في تَصَرُّفِ (أَمَـام) مستدلاً بقول الشاعر:[من الطويل]

شَهِدْنَا فَمَا نلقي لَنَا مِن كَتِيبَةٍ يدَ الدَّهْرِ إلّا جِبْرئِيلُ أَمَامُهَا[1]

فَذَهَبَ إلىٰ أَنَّ الظرف الواقع خبرًا إذا كان مَعرفةً يجوز رفعُهُ ونَبَّه على أَنَّـه قولٌ مَرجوحٌ، والراجح عنده النصب، وهذا لا يختص بالشعر خلافًا للجرمي والكوفيين.

ثُمَّ ذَكر أَنَّ ابنَ هِشامٍ قد أَوْرَدَ البيت في: (شَرْح بانت سُعاد) وقال: ((قوافي هذا الشّعر مَرفوعة، وإنما استشهد على جواز رفع (الإمام) لأن بعض العصريين وهم فيه، فزعم أنه لا يتصرف))[2]، ودافع ابن هشام عن صحة هذا الأسلوب، لأن بعض العصريين وَهِمَ فيه، فزعم أنه لا يتصرف.

وذهب الأعلم إلى أنَّ الشاهد في بيت لبيد ((رفع (خلفها وأمامها) اتساعاً ومجازاً والمستعمل فيهما الظرف))[3].

ومما يمكن تقريره هنا –بعد هذا العرض– هو أنَّ هذا الشاهد –أعني بيت لبيد– يعد قاعدةً جديدة قائمةً برأسها، وهي تصرف ظروف الأماكن إذا أضيفت ومعاملتها معاملة الأسماء التي تكون مكانية أو زمانية.

ومن خلال التتبع والاستقراء لما يمكن أن يقوّي هذه القاعدة، فإنني لم أهتد إلى نص قرآني أو قياس عقلي يسند هذه القاعدة، ولكنّي أرى أنَّ القول الفصل في هذه المسألة هو السماع والرواية المنقولة عن العرب الفصحاء، الصرحاء.

وهذا مما يمكن عده نمطا جديدا وأسلوبا مغايراً من أساليب التوسع في الكلام العربي شعراً ونثراً.

---

(١) البيت لكعب بن مالك الأنصاري، شاعر الرسولﷺ، توفي في خلافة معاوية سنة خمسين، وقيل سنة ثلاث وخمسين، ترجمته في المؤتلف والمختلف ٣٤٢، وخزانة الأدب ١/٤١٧.

و(جبرئيل) مبتدأ، و(أمامها) بالرفع: خبره والجملة صفة للكتيبة،و(يد الدهر) بمعنى مدى الدهر، ظرف متعلق بقوله (نلقى)، و(من) زائدة و(كتيبه) مفعول لـ(نلقى) و(لنا) كان في الأصل صفة للكتيبة، فلما قدم صار حالا منه.

(٢) أنظر: خزانة الأدب١/٤١٥.

(٣) تحصيل عين الذهب ٢٣١، وانظر: الكتاب ١/٢٠٢ب.

وفي ضوء هذا الشاهد أكدّ سيبويه مَا سَمِعَه من العَربِ الذين يقولـــون: (دَارك ذاتَ اليَمينِ).

ج – ذات اليمين وذات الشمال:

قال سيبويه: ((وتقول في الأماكن: (سِيرَ عَليهِ ذَاتَ اليَمينِ وذاتَ الشِّمَالِ) ؛ لأنَّك تقول: دارُهُ ذاتَ اليمينِ وذاتَ الشمال))[1]. فهي من الظروف المكانية كثـــيرة التصرف، التي تستعمل ظرفًا وغير ظرف، ووقوعها غير ظرف أكثر، كـــأن تقـــع مبتدأً أو فاعلاً أو نائبه أو مضافاً إليه.

فتقول: دارُك ذاتَ اليمين، ومنازلَهم ذاتَ الشمال، ومنه قولـــه تعـــالى: ﴿تَزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾[2].

وذكر سيبويه أنَّكَ تقول: ((سِيرَ عَليهِ أَيْمَنَ وَأَشْمَلَ، وسِيرَ عَليهِ اليمينَ والشِّـمالَ: لأنَّه يتمكّن، تقول: عَلى اليمينِ وعَلى الشِّمالِ ودارُكَ اليَمينِ ودارُك الشمالُ)).

وَقَالَ أَبو النَّجم[3]:

يَأتِي لَهَا مِن أَيْمُنٍ وَأَشْمُلِ

وإنْ شِئتَ جَعَلْتَهُ ظَرفًا كَمَا قَالَ عَمْرو بنُ كُلثوم[4]:

وَكَانَ الكَأسُ مَجْرَاهَا اليَمِينَا[5]

وصَدْرُ هذا العَجُز كَما وَرَدَ في المُعلَّقةِ:

صَدَدْتِ الكَأسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو

---

(١) الكتاب ١/١١٣ب، ١/٢٢٢هـ.

(٢) الكهف، ١٧.

(٣) الفضل بن قدامة بن عبيد الله بن عبد الله بن الحارث، أحد رجاز الإسلام المتقدمين في الطبقة الأولى، خزانة الأدب ١/١٠٣.

(٤) عمرو بن كلثوم بن مالك فارس جاهلي، وهو أحد فتاك العرب، وهو الذي فتك بعمرو بن هند. انظر: خزانة الأدب ٣/١٨٣.

(٥) الكتاب ١/١١٣ب، ١/٢٢٢هـ، وانظر: شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي، تحقيق: فخر الدين قبـــاوة ٣٢٣، وشرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات، لابن النحاس (ت ٣٣٨): ٢/٩١.

والشاهد دليل على أن من الظروف المكانية ما يكثر تصرفه نحو: (يمين) و(شمال).

واستدل به ابن هشام على أن ظرف المكان يكون مبهما، ويعني به ما لا يختص بمكان بعينه، وهو نوعان: أسماء الجهات الست، وما ليس اسم جهة، ولكنه يشبهه في الإبهام ومن الجهات الست: اليمين، وذكر هذا البيت شاهدا لها، كما أكثر من التقدير الإعرابي لهذا الشاهد[1].

وقد ذكر عبد القادر البغدادي أربعة أوجه إعرابية في البيت:

أحدها: أن يكون مجراها بدلا من الكأس وهو مصدر لا مكان و(اليمين) ظرف خبر كان.

والثاني: أن (اليمين) خبر كان، لا ظرف -على اعتبار المبدل منه دون البدل- لكن على حذف مضاف أي: مجرى اليمين.

والثالث: مجراها مبتدأ، واليمين ظرف خبره، والجملة خبر كان.

والرابع: أن يجعل المجرى مكانا بدلا من الكأس، واليمين خبر كان لا ظرف[2].

والذي ذهب إليه سيبويه نصب (اليمينا) على الظرف توسعاً.

وأرى من نافلة القول أن أذكر أن في نسبة هذا الشاهد شَكّاً، لأن الرواة حشروه في معلقة عمرو بن كلثوم، فكان مِمّن تَتَبَّه هذا الحشر ابن الأنباري إذ لم يرو هذا الشاهد في معلقة عمرو بن كلثوم بل أغفل ذكره، لأن الشاهد لعمرو بن عدي.

وقد سخر أبو العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ) من هؤلاء الرواة الذين جعلوا هذا الشاهد من معلقة عمرو بن كلثوم، فقد ذكر أن أم عمرو هذه قينة من قيان الجنة، فلما سألها السامعون عن هذين البيتين وهما: [من الوافر]

تَصَدُّ الكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو ... وَكَانَ الكَأْسُ مَجْرَاهَا اليَمِينَا

وَمَا شَرُّ الثَّلاثَةِ أُمَّ عَمْرٍو ... بِصَاحِبِكِ الَّذِي لا تَصْبَحِينَا[3]

---

(١) أنظر: شرح شذور الذهب ٢٠٧-٢٠٨.

(٢) أنظر: خزانة الأدب ٣/١٨٠.

(٣) لم يرو ابن الأنباري هذا البيت أيضا.

ألعمرو بن عدي[1] هما أم لعمرو بن كلثوم؟ أجابت: أنا شهدت ندماني جَذيمةَ[2] مالكاً وعقيلاً، وصبحتُهما الخمر المشعشعة فلما وَجَدَ عمرو بن عدي فَكنتَ أَصْرِفُ الكأس عنه، فقال هذين البيتين، فلعل عمرو بن كلثوم حسن بهما كلامه، واستزادهما في أبياته.

ومن هنا يحق لنا أن نتساءل؛ إذا كانت الشكوك تدور حول نسبة هذا الشاهد، فكيف يحق لنا أن نؤسس عليه قاعدة، أو أن نُنْثِيَ في ضوئه أسلوباً.

وقال سيبويه: ((ومثل ذات اليمين وذات الشمال: (شرقيُّ الدار وغربيُّ الدار)، تجعله ظرفاً وغيرَ ظرف، قال جرير:[من البسيط]

هَبَّتْ جَنُوباً فَذِكْرىٰ مَا ذكرتُكُمُ عِنْدَ الصَّفَاةِ ٱلَّتِي شَرْقِيَّ حَوْرَانَا))[3]

والشاهد في البيت أنه جعل (شرقيَّ حورانا) ظرفاً، ولو لم يكن ظرفاً لم يُكْتَفَ بها صِلةً لـ(التي)[4].

وذكر الأعلم، أنه لا يسوغُ هنا الرفع لحذف الضمير، ولو أُظْهِرَ فقيل: التي هي شرقيَّ حورانا لجاز الرفع على الاتساع[5].

---

(١) عمرو بن عدي بن نصر بن ربيعة ابن أخت جذيمة الأبرش، قال المرزباني بعد أن ترجم له في معجمه قال: وعمرو هو القائل في رواية المفضل: • صددت الكأس عنا أم عمرو • ثم ذكر البيتين، أنظر: معجم الشعراء للمرزباني ٢٠٥.

(٢) جذيمة الأبرش خال عمرو بن عدي.

(٣) الكتاب ١/١١٤ب، ١/٢٢٢هـ، ١/٢٨١مل، وانظر: شرح أبيات سيبويه ١/٩٣-٩٤.

(٤) شرح أبيات سيبويه ١/٩٤.

(٥) أنظر: تحصيل عين الذهب ١٦٩.

المبحث الثاني
التوســـع في المصادر

– ما يكون من المصادر مفعولاً:

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: وقوع المصدر حالاً:

قال سيبويه في باب ما يكون من المصادر مفعـولاً: ((ومِمَّـا يَجِـيء توكيـداً وينصب قوله: (سِيرَ عَلَيهِ سَيْرًا) و(أُنْطُلِقَ بِهِ انْطِلاقًا) و(ضُرِبَ بِهِ ضَرْبًا)، فينصـب على وجهين:

أحدهما: على أنه حال، على حد قولك: (ذُهِبَ بِهِ مَشْياً) و(قُتِلَ بِهِ صَبْراً)، وإنْ وصفته على هذا الحد كان نصباً، تقول: (سِيرَ بِهِ سَيْرًا عنيفًا) كما تقول: (ذُهِبَ بِـهِ مَشْياً عَنيفًا).... ولا يجوز أَنْ تُدْخِل الألف واللام في (السَّير) إذا كان حالاً كمـا لـم يجز أنْ تقول: (ذُهِبَ بِهِ الْمَشْيَ الْعَنيفَ) وأنت تريد أن تجعله حالاً))[1].

بمعنى أَنّ المصدر إذا كان في معنى الحال فالقياس أن لا يدخل الألف واللام عليه، كما لا تدخل الألف واللام على الحال، ولذلك لا يجوز أن تقول: (مَرَرْتُ بِزَيدٍ الْقَائِمَ) على الحال.

أَمّا قولُه: (ذُهِبَ بِهِ مَشْيًا) و(قُتِلَ بِهِ صَبْرًا) فيعني أَنَّ في الكلام العربيِّ مصـادر تقع موقع الحال فتغني عنها، فتنتصب انتصاب المصادر، ففي المثال الأول (ذُهِبَ بِهِ مَشْيًا) فـ(مَشْيًا) قد أغنى عن ماشٍ، ويَمشي، إلّا أَنّ التقدير: (ذُهِبَ بِهِ يَمْشِي مَشْـيًا) وكذلك في قوله: (قُتِلَ بِهِ صَبْرًا)

وَقَد مَثَّل ابنُ السَّرّاج بأمثلةِ سيبويه إذْ قال: ((واعلم أَنَّ في الكلام مصادر تقـع موقع الحال فتغني عنها وانتصابها انتصاب المصادر نحو قولك: (أَتاني زيدٌ مَشْـيًا)، فقولك: (مشيًا) قد أغنى عن ماش) و(يمشي) إلا أن التقدير: أتاني يمشي مشياً، فمـن ذلك: (قَتَلَهُ صَبْرًا)، ولَقِيته فَجاءةً ومُفَاجَاةً، وكفاحا ومكافحة، ولقيتـه عيانـا، وكلمتـه مشافهة، وأتيته ركضا، وعدوا، وأخذت عنه سماعاً وسمعًا))[2].

---

(١) الكتاب ١/١١٨ب، ١/٢٣١هـ، ١/٢٨٨-٢٨٩مل.

(٢) الأصول في النحو ١/١٩٥.

ومما يمكن أن يفهم من كلام ابن السراج، هو أنه يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف، كما يمكن أن يفهم أنه يعرب المصدر (مفعولا مطلقا) لأنه يقدر لذلك فعلا محذوفا كما في قوله: (أتاني زيدٌ مشيًا) فقولك: (مشيا) قد أغنى عن (ماش) و(يمشي)، إلا أن التقدير: أتاني يمشي مشيا.

وقد تابع السيرافي سيبويه في جعله المصدر في قوله: (قتلته صبرًا) في موضع الحال، فكأنه قال: قتلته مصبورًا وأتيته ماشيا[1].

وذهب الأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ) إلى أن نصب (سيرا) في قول سيبويه: ((...سير عليه سيرًا)) يكون على وجهين:

- أحدهما: على المصدر المؤكد به.

والثاني: على الحال تأكيدا أيضا.

وأشار إلى أنّ هذين الوجهين يرجعان إلى معنىً واحد من جهة التوكيد إذ قال: ((قوله[2]: وَمِمّا يَجِيءُ توكيدًا وينصب قولك: (سِيرَ عَلَيهِ سَيْرًا) إلى قوله: ((ذُهِبَ بِهِ مَشيًا وقُتِلَ بِهِ صَبْرًا))[3].

يعني أنك تنصب (سيرا) على المصدر المؤكد به كقولك: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)، وَعَلى الحال تأكيدًا كَأَنَّك قلت: (سِيرَ عَلَيهِ سَيْرًا) على حدّ قولك: (قُتِلَ بِهِ صَبْرًا أي: مَصْبورًا)، فهذان الوجهان يرجعان إلى معنى واحد من جهة التوكيد، ومثل الوجه الثاني أنْ تقول: (قَامَ زيدٌ قائِمًا) على الحال المؤكدة بها)[4].

والحق أن وقوع المصدر حالاً تعبير مجازي، أما الوصف، فهو تعبير حقيقي، فإذا عبّرت بالوصف فقد أردت معنى واحدًا، فإذا قلت: (جاء زيد ماشيًا) كان (ماشيا) حالا ليس غير، ولكنّك إذا عَبَّرت بالمصدر؛ اتّسع المعنى وأصبت أكثر من قصد

---

(١) حاشية الكتاب ١٨٦/١ب.

(٢) يعني سيبويه.

(٣) الكتاب ١١٨/١ب، ٢٣١/١هـ، ٢٨٨/١مل، وانظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٢٣/١.

(٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٢٣/١.

وقد عَلَّل الأعلم تساؤل النحويين الذين ربما استوحشوا الوجه الثاني فيقولون: ما الفائدة في قولك: (قَامَ زيدٌ قائِمًا) وأنت تعني في حال قيامه؟ فقال: إنما يذكر هذا تأكيدًا وإنْ كان الأول قد دلّ عليه، كما يذكر المصدر بعد الفعل تأكيدًا، ونظير هذا قوله عز وجل: ((وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً)) فجرى قولك (رسولاً) وهو حال في التوكيد مجرى قوله (إرسالاً).

وغرض فقد تكسب معنى المصدرية والحالية معًا؛ فإذا قلت: (جَاءَ رَكْضًا) فهذا يحتمل المفعولية المطلقة على تقدير محذوف أي: يَرْكُضُ رَكْضًا أو أي تقدير آخر، كما يحتمل الحالية كذلك.

وهذا ضرب من ضروب البلاغة العربية، وأسلوب بياني رفيع من أساليبها، ونوع من أنواع التصرف في القول والتوسع في التعبير.

المسألة الثانية: وقوع المصدر ظرفًا:

قال سيبويه تحت باب ما يكون فيه المصدر حينًا لسعة الكلام والاختصار: ((وذلك قولك: مَتَى سِيرَ عَلَيهِ؟ فيقول: مَقْدَمَ الحَاجِّ، وخُفوقَ النَّجْمِ، وخِلافَةَ فُلان، وصلاةَ العصر، فإنما هو: زَمَنَ مَقْدَمِ الحَاجِّ، وحِينَ خُفُوقِ النَّجْمِ؛ ولكنَّه عَلى سَعَةِ الكَلامِ والاختِصار))[1].

فالعرب قد تقيم الأسماء التي ليست بأزمنة مقام الأزمنة توسعًا واختصارًا، وهذه الأسماء قد تأتي على ضروب، وأحد هذه الضروب أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف، فيحذف اسم الزمان -الذي عبر عنه سيبويه بلفظ (الحين)- توسعًا.

وهذا يعني أن المصادر التي جعلها سيبويه ظروفًا؛ مضاف إليها اسم الزمان ثم يحذف اسم الزمان، فتنوب المصادر عنه في أداء وظيفته.

المسألة الثالثة: وقوع المصدر مفعولاً مطلقًا:

سُمِّي المفعول المطلق بذلك لأنَّه مُطلقٌ عن القيود أي غير مقيد بخلاف المفعولات الأخر فإنها مقيدة بحروف الجر ونحوها (فالمفعول به) مقيد بالباء؛ أي الذي فعل به فعل، (والمفعول فيه) (والمسمى ظرفًا) مقيد بـ(في) أي الذي حصل فيه الفعل، (والمفعول معه) مقيد بالمصاحبة، (والمفعول له) هو الذي فعل لأجله الفعل.

أما المفعول المطلق: فهو غير مقيد بخلاف غيره من المفعولات.

وحدَّه أصحابُ الحدود بأنه: المصدر الفضلة المسلَّط عَليهِ عاملٌ مِن لفظِهِ[2].

---

(١) الكتاب ١/١١٤ب، ١/٢٢٢هـ، ١/٢٨٢مل، وانظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٣١٧.

(٢) شرح الحدود النحوية للفاكهي (ت ٩٧٢هـ) ص١٠٥، وانظر: التعريفات للشريف الجرجاني ١٢٤.

وقال ابن عقيل: ((وسمي مفعولا مطلقا لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه بخلاف غيره من المفعولات؛ فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيدا كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه والمفعول له))[1].

وقد ذكر النحاة أن المفعول المطلق في نحو قولهم: (قمتُ قياماً) جاء مؤكدا لعامله، والعامل عندهم هنا؛ الفعل، والصحيح أنه في نحو هذا مؤكد لمصدر الفعل لا للفعل، ولكنهم سموه تأكيدا للفعل توسعا.

والذي يبعد أن يكون العامل هنا هو الفعل؛ ذلك لأن الفعل ما دل على حدث مقترن بزمن أما المصدر فهو الحدث المجرد فعندما تقول (قَمْتُ قِيامًا) تكون قد أكَّدتَ الحدث وحده ولم تؤكد الحدث والزمن جميعا.

قال الرضي: ((المراد بالتأكيد: المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأكيدا للفعل توسعا))[2].

ومما جاء فيه المصدر مفعولا مطلقا، ما أنشده سيبويه [لذِي الرُّمَّة][3]:

[من البسيط]

نَظَّارَةٌ حِيْنَ تَعْلُو الشَّمس رَاكِبَهَا طَرْحًا بِعَيْنَي لِيَاحٍ فِيهِ تَحْدِيدُ

فالشاهد في البيت: (طرحاً) وهو مصدر لفعل لم يذكره، ولكنْ دلَّت عليه (نظَّارة)؛ لأنه إذا قال: (نظارة) فقد علم أنها تقلب طرفها وناظرها في جهات؛ لأنَّ النظر إنما هو تقليب الناظر، فإذا قلبت الناظر في الجهات فقد طرحته فيها، فكأنه قال: تطرح نظرها طرحا.

وهذا ما أشار إليه النحاس (٣٣٨هـ): ((بأنه لما قال: نظارة، كان ينبغي أن يقتصر عليه ولكنه قال: (طرحا) فأكد؛ لأن الطَّرح هو النظر))[4].

---

(١) شرح ابن عقيل ٥٥٧/١، وانظر: المطالع السعيدة للسيوطي ٢٩٨/١.

(٢) شرح الرضي على الكافية ١٢٢/١، وانظر: حاشية الخضري ١٨٦/١.

(٣) الكتاب ١١٨/١، شرح كتاب أبيات سيبويه للنحاس ١٠٧، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٦٧/١، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٢٣/١، ديوان ذي الرمة ١٨٦، وفي (الكتاب) نسب سيبويه البيت للراعي النميري، أنظر: شعره ١٩٢.

(٤) شرح أبيات سيبويه ١٠٧.

المسألة الرابعة: إقامة المصدر مقام الفاعل النائب عن فاعله:

لقد عبر سيبويه عن المصدر بلفظ: أحداث الأسماء، ومثل لها بأمثلة إذ قال: ((والأحداث نحو الضَّرْب والحَمْد والقَتْل))[1].

والحق أن المصدر -على الرغم من اندراجه تحت مفهوم الاسم إلا أن الوظيفة التي يؤديها المصدر في الكلام العربي تختلف عن الوظيفة التي يؤديها الاسم من وجوه، ولعل ذلك راجع إلى الدلالة التي يشير إليها المصدر الذي سماه سيبويه بـ(أحداث الأسماء) كما أسلفنا.

والمصدر سمي بأربعة أسماء: أحدها: المصدر[2]: وقد سمي بذلك لأنه يصدر عنه الفعل ويشتق[3] عنه وهذا عند البصريين.

أما الكوفيون، فالمصدر عندهم مشتق من الفعل.

وعلل الزمخشري تسميته بالمصدر لصدور الفعل عنه، أما تسميته بالفعل فمن حيث كان حركة للفاعل[4].

وبعد هذا التقديم الذي يمكن عده أصلا من أصول الاستعمال في المصادر، يمكننا أن نؤكد ما ذكره سيبويه، وما يمكن أنْ يفهم من نصوصه التي تشير إلى أن المصدر قد يخرج عن أصله توسعًا، كأن تكون علاقته بالفعل غير ما هو معهود في بابه فيمكن أن يأتي مفعولا للفعل أو فاعلا أو نائبا عن الفاعل وبذا تحكمه طبيعة الوظيفة التي يؤديها الفعل من حيث الرفع والنصب.

فسيبويه ذكر صراحة (الاتساع في الكلام) في مثل هذه الأساليب والأنماط في الكلام العربي، وقد عقد لذلك بابًا صريحًا سمّاه: (باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتّساعِهم في الكلام والإيجاز والاختصار)[5] .قال فيه:

---

(١) أنظر: الكتاب ١/٢ب، ١/١٢هـ.

(٢) والثاني: الحدث، والثالث: الحدثان، ومعناهما: الحادث، وقد سمي المصدر بذلك؛ لأنه يحدث ويزول وليس له ثبات، والرابع: الفعل: لأن الفعل يشتق عن المصدر.

(٣) القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر، أنظره مفصلاً: في كتاب: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ): ١/٢٣٥ وما بعدها، م/٢٨.

(٤) أنظر: شرح المفصل ١/١٠٩-١١٠، وشرح الكافية ١/١١٣.

(٥) الكتاب ١/١٠٨ب، ١/٢١١-٢١٢هـ،ولنظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٣١١، والمدخل الى كتاب سيبويه وشروحه ٢٠٤

((فمن ذلك أَنْ تقول عَلى قولِ السّائِلِ: كَمْ صِيدَ عَلَيهِ، وَ(كَمْ) غيرُ ظَـرْف لما ذكرت لَكَ من الاتّساع والإيجاز، فتقول: صِيدَ عَليهِ يَومانِ، وإنّما المَعنى: صِيَد عَلَيهِ الوحشُ في يومين، وَلكِنَّه اتَّسَع وَاختَصَر...

وَمِن ذَلِكَ أَنّ تقول: (كَم وُلِدَ لَهُ)؟ فيقول: (سِتّونَ عَاماً) فالمعنى: وُلِدَ لَـهُ الأَولادُ وَوُلِدَ لَهُ الوَلَدُ سِتّينَ عَاماً؛ ولكنَّه اتَّسَعَ وأَوْجَزَ...

وبعد أن ذكر أمثلة أخر قال: ومن ذلك أن يقول: (كَمْ ضُـرِبَ بِـهِ)؟ فتقـول: (ضُرِبَ بِهِ ضَرْبَتَانِ) و(ضُرِبَ بِهِ ضَرْبٌ كَثِيرٌ)[1]، والذي يقلب صفحات (الكتاب) يجد كثيرًا من مباحث التوسع في المصادر.

فقد ذكرْ سيبويه تحت (باب ما يكـون فيـه المصـدر حينـاً لِسَـعةِ الكـلام والاختصار)[2]، أمثلة أُخَر قال عنها: ((وليسَ هذا في سَعَةِ الكلام بأبعد مِـن: صِيـدَ عَلَيهِ يَومَانِ، وَولِدَ لَهُ ستُّونَ عَاماً))[3].

وذكر ابن السراج أن المصادر يجوز أَنْ تَقومَ مَقام الفاعل إذا جُعِلَت مفعـولات توسعًا من مثل: (سِيرَ بِزَيدٍ سَيْرٌ شَدِيدٌ).

إذ قال: ((وأعلم أنه يجوز أَنْ تقيم المصادر والظروف من الأزمنـة والأمكنـة مقام الفاعل... إذا جعلتها مفعولات على السَّعة؛ وذلك نحو: (سِيرَ بِزَيدٍ سَيْرٌ شَدِيدٌ)[4]، فالفعل (سِيْرَ) قد بُنِي عَلى مَا لَم يُسَمَّ فاعِلُه، فتكون النيابة في مثل هذه الحال –عـن الفاعل أصلاً للمفعول به، وإلى ذلك أشار ابنَ مالك بقوله:

يَنُوبُ مَفعولٌ بِهِ عَن فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ كَنِيْلَ خَيْرٌ نَائِلِ[5]

ولكن الذي جرى هو أَنَّ (المصدر): (سَيْر) قد قَامَ بوظيفةِ المفعول به النائب عن الفاعل.

وهذا ضَرْبٌ مِن ضُروبِ التَّوسُّع في العَمل الوظيفي للمصدر.

---

(١) الكتاب ١/١٠٨ب، ١/٢١١-٢١٢هـ.

(٢) الكتاب ١/١١٤ب، ١/٢٢٢هـ.

(٣) الكتاب ١/١١٤ب، ١/٢٢٣هـ.

(٤) الأصول في النحو ١/٨٩.

(٥) شرح ابن عقيل ١/٤٩٩.

وإذا عدنا إلى مثال سيبويه السابق: (ضُرِبَ بِهِ ضَرْبٌ كَثِيرٌ) نلحظ أن المصدر (ضَرْب) ارتفع بوصفه نائباً عن الفاعل، وكان الأصل أنْ ينتصبَ على المصدرية ولكنَّه خرج عن ذلك ولخروجه أسباب:

١ – أن الظرف متصرّف: ذلك أن المصادر نوعان:

(المتصرّف) وهو ما يخرج عن النصب على المصدرية، فيتأثر بالعوامل.

و(غير المتصرّف) وهو: ما لا يخرج عن النصب على المصدرية، نحو (سُبْحَان) فهو من المصادر غير المتمكنة التي لا تقع إلا منصوبة على المفعولية المطلقة، إذْ إنَّ المصادر إذا لم تتمكن لا يُتَّسع فيها.

ولهذا يسوغ التوسع بالمصدر (ضَرْب) خروجاً على الأصل نظراً للتأثر بالفعل (ضُرِبَ) المبني للمجهول.

٢ – والسبب الآخر كونه من المصادر المختصة، والمصدر المختص هو الذي يدل على العدد أو النوع، أما المؤكد لفعله فهو غير مختص، فلا ينوب عن الفاعل.

٣ – كون الفعل (ضَرَبَ) لَم يَنْشغل بغيره، وهذا مَا أشار إليه سيبويه إذ قال: ((...وتقول: (سِيرَ عَليهِ سَيْرٌ) و(ضُرِبَ بِهِ ضَرْبٌ)، كأنك قلت: سِيَر عَلَيهِ ضَرْبٌ مِنَ السَّيرِ، أو سِيرَ عَلَيهِ شيءٌ مِنَ السَّيرِ، وكذلك جميع المصادر ترتفع على أفعالها إذا لم تشغل الفعل بغيرها))[1].

ففي (ضُرِبَ بِهِ ضَرْبٌ) لا يوجد مفعول به،وإنّما الذي يوجد في الجملة شيئان هما: الجار والمجرور (به)، والمصدر (ضَرْب) وهما أمران أجاز النحاة لكليهما الإنابة عن الفاعل، ولذا فلا بد للفعل (ضُرِبَ) أَنْ ينشغل بواحد منهما، فإذا انشغل بالجار والمجرور، وجب نصب المصدر على المصدرية، وإذا انشغل عن الجار والمجرور بالمصدر ارتفع المصدر نائبا عن الفاعل.

ومن أمثلة سيبويه الأخر على التوسع في الكلام قوله: (ضُرِبَ بِهِ ضَرْبَتَانِ) وهذه الجملة جاءت جواباً على سؤال: (كَمْ ضَرْبَةً ضُرِبَ بِهِ).

جاء في الكتاب: ((وتقول على قول السائل: (كَمْ ضَرْبَةً ضُرِبَ بِه) وليس في هذا إِضْمارٌ سِوى (كَمْ) والمفعولُ (كَمْ) فتقول: (ضُرِبَ بِهِ ضَرْبَتَانِ) و(سِيرَ عَلَيهِ

---

(١) الكتاب ١/١١٧ب، ١/٢٢٩هـ.

سَيْرَتَانِ)؛ لأنه أراد أن يَبَين له العدة فجرى على سعة الكلام والاختصار، وإن كانت الضَّرْبَتانِ لا تُضْرَبانِ، وإنما المعنى: كَمْ ضُرِبَ بالسوط الذي وقع به الضَّرْب من ضَرْبةٍ، فأجابه على هذا المعنى، ولكنه اتَّسع واخْتَصَر.

وكذلك هذه المصادر التي عَمِلت فيها أفعالُها إنما يُسأل عن هذا المعنى، ولكنَّه يتَّسع ويَخْزِلُ الذي يقع به الفعل اختصاراً واتساعًا، وقد عُلِمَ أَنَّ الضَّرْبَ لا يُضْرَبُ)).

وذكر الأعلم أَنَّ الكلام توسعٌ ومَجاز لا حقيقة فذكر أنه مثل: (نَهارُك صَائِمٌ)، والنهارَ لا يصوم، فقال بعد أنْ ذكر قول سيبويه: (وتقول على قول السائل: كَمْ ضَرْبَةً ضُرِبَ بِهِ) إلى قوله: (فتقول: ضُرِبَ بِهِ ضَرْبَتَانِ)[1] .

قال: ((تقدير هذا الكلام (كَمْ ضَرْبةً ضُرِبَ بالسَّوطِ) والهاء كناية عنه وعن غيره ممّا يُضْرَبَ بِهِ، والكلام مجاز لا حقيقة؛ وذلك لأنَّه جعل (كَمْ) بمقدار الضَّرْب وجعل ضَمِيرَهُ في (ضُرِبَ) مُقَاماً مقام الفاعل، كأنّه قال: أعشرونَ ضَرْبَةً ضُرِبَ بالسَّوطِ؟ فَجَعَلَ الضَّرْبَ مضروبًا على السَّعة كما تقول: (نَهارُكَ صَائِمٌ)، والنَّهارُ لاَ يَصُومُ))[2].

وخلاصة القول في إقامة المصدر مقام الفاعل النائب عن فاعله هو أنه إذا خلت الجملة مما يمكن أنْ يُشغل به الفعل المبني للمجهول -عدا المصدر- من مفعول أو ظرف أو جار ومجرور، تفرَّغ الفعلُ تماماً للمصدر كما في (ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ).

أما إذا وجد في الجملة مفعول به، فالفعل ينشغل به دون غيره وفي تعيينه مع وجود غيره خلاف[3].

فذهب البصريون -إلا الأخفش- إلى أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله: مفعول به، ومصدر، وظرف وجار ومجرور، تعين إقامة المفعول به مُقَام

---

(١) الكتاب ١/١١٧ب، ١/٢٢٩هـ، ١/٢٨٨مل، وانظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٣٢٢.

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٣٢٢.

(٣) أنظر: الخلاف وآراء النحاة في هذه المسألة في شرح ابن عقيل ١/٥٠٩-٥١٠-٥١١.

الفاعل، ولم يُجَوِّزوا إقامة غيره مَقَامَه مع وجوده، وما ورد من ذلك قالوا عنه: شاذ أو مؤوَّل.

أما الكوفيون، فيجوز عندهم إقامة غيره وهو موجود: تقدم أو تأخر، نحو: (ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ زيدًا) فالمصدر (ضَرْب) ناب عن الفاعل، وبقي المفعول به منصوبًا على المفعولية.

والحق أنّ الكوفيين كانوا قد أفادوا أكثر من غيرهم من مرونة اللغة وسعتها وتفسحها فلم يجمدوا على قاعدة ولم يضيقوا واسعًا رحبًا، وإنما تعاملوا مع اللغة على أنها لغة التوسع والتصرف والتفسح في التعبير، لا لغة الجمود والخمود، ومن هنا كانوا أكثر من البصريين توسعاً في التعامل مع اللغة.

ومن هنا –وبناء على هذا الفضاء الواسع الرحب– للجملة العربية يمكنني القول إن مثال سيبويه: (ضُرِبَ بِهِ ضَرْبَتَانِ) والذي جاء جوابًا على سؤال: (كَمْ ضَرْبَةً ضُرِبَ بِهِ): فيه تَوَسُّعَانِ: إحداهما وظيفي، والآخر دلالي.

والذي يبدو لي من ظاهر النص أن (كَم) الاستفهامية لما قامت في السؤال بوظيفة المفعول به، فإن الذي يرد في الجواب في محلِّها يقوم بالوظيفة نفسها، بمعنى أن: (ضَرْبَتَانِ) كانت في الأصل مفعولاً به ثم ناب عن الفاعل لانشغال الفعل به، وهذا هو التوسع الوظيفي.

أما التوسع في الدلالة، في هذه الجملة، فإن لفظة (ضَرْبَتانِ) لا يمكن أن يقع عليها الفعل (ضُرِبَ) بِحَدَثِهِ عليها حقيقةً، وذلك أنّ الضَّرْبَ لا يُضْرَبُ؛ لكنَّه لمَّا أراد أنْ يتوسَّع في التعبير وأنْ يُعطي الجملة قوةً في الكلام: شَغَلَ الفعل (ضُرِبَ) بالكلمة (ضَرْبَتانِ) توسعًا وإيجازًا واختصارًا.

المبحث الثالث
التوسع في التراكيب والأساليب

أولاً: التوسع في التراكيب:

١ – الإضافة:

وهي امتزاج اسمين على وجه يفيد تعريفاً أو تخصيصاً، أو هي إسناد اسم جامد أو مشتق إلى اسم غيره[١]، بمعنى أنها إضافة الاسم إلى الاسم، وإيصاله إليه من غير فعل، وجعل الثاني من تمام الأول، وهذا يدلل على وجود وشيجة تربط بين طرفي الإضافة لفظا ومعنى.

ولما كانْ المضاف إليه موصول بالمضاف، لذا قدر النحاة حرف إضافة، يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده، وقد عللوا معنى جر المضاف إليه بـ(في) أو(من) وتركوا ذلك لحسن التقدير.

فذهب ابن مالك إلى أن التقدير بمعنى (في) إنْ حَسُنَ تقديرُها وحدَها، وبمعنى (مِنْ) إنْ صَحَّ تقديرها مع صِحة الإخبار عن الأول بالثاني[٢]، وما اختاره من أنَّ المضاف إليه مجرور بالمضاف هو مذهب سيبويه.

وقد تعَّددَت أقوال النحاة في المُضاف والمُضاف إليه، والصحيح قول سيبويه: إن الأول المضاف، والثاني مضاف إليه، وهذا هو الأصل في الإضافة، وهو ما أطلق عليه الإضافة المحضة أوالخالصة أو المعنوية والتي (يكون المعنى فيها موافقاً للفظ، وإذا أضفته إلى معرفة تعرف... وإذا أضفته إلى نكرة اكتسبت تخصيصا)[٣].

والذي يتبين أن الإضافة اتسع فيها من خلال نظام كلامي جديد لم يعد بحاجة إلى تلك الوشيجة التي تربط بين طرفي الإضافة ولعل هذا النظام الجديد –وإن سماه النحاة الإضافة اللفظية أو غير المحضة– هو الذي دخله التوسع، والذي هو لون من ألوان الانحراف الأسلوبي المقبول في الكلام العربي،وإليك ضروباً من هذا التوسع في الإضافة.

---

(١) أنظر: التعريفات ٢٣، وشرح الحدود النحوية ١٣٤، ورسالتان في اللغة للرماني/كتاب الحدود ٦٩.

(٢) أنظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٥٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٢٩.

(٣) شرح المفصل ١١٨/٢.

أ - الإضافة على التشبيه بالمفعول به:

قال سيبويه: ((قال الشاعر: وهو الشَّمَّاخ [من الرجز]

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لسُلَيمى مُشْمَعِلْ طَبَّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زَادَ الكَسِلْ[1]

هذا على: [من الرجز]

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار

وقال الأخطل: [من الطويل]

وكَرَّارِ خَلْفَ المُحْجَرِينَ جَوادَهُ إذا لَم يُحامِ دونَ أُنْثَى حَلِيلُها[2]

فإن قلت: (كَرَّارٍ) و(طَبَّاخٍ) صَار بمنزلة (طبختُ) و(كررتُ) تُجريهَا مجرى السارق حين تَوَّنت، على سَعة الكلام))[3].

قال الأعلم في البيت الأول: الشاهد فيه إضافة (طباخ) إلى (ساعات) على تشبيهها بالمفعول به، لا على الظرف، ولا يجوز الإضافة إليها وهي ظرف؛ لأن الظرف يقدّر فيه حرف الوعاء وهو (في) والإضافة إلى الحرف غير جائزة، وإنما يُضاف إلى الاسم، ولما أضاف (الطباخ) إلى الساعات اتساعاً ومجازاً عداه إلى الزاد؛ لأنه المفعول به في الحقيقة.

أما البيت الثاني فقد قال عنه الأعلم أن الشاهد فيه: إضافة (كرار) إلى (خَلْف) ونصب الجواد، والقول فيه كالبيت الذي قبله، إلا أن الإضافة إلى (خلف) أضعف لقلة تمكنها في الأسماء[4]. فالفصل بين المضاف والمضاف إليه بـ(خلف) أحسن؛ لأن (خلف) أقل تمكناً وأضعف من (ساعات).

ب - الجر بالإضافة:

قال سيبويه: ((و(ذو صَباحٍ) بمنزلة (ذاتَ مَرّةٍ)، تقول: (سِيرَ عَلَيهِ ذا صباحٍ) أخبرنا بذلك يونسُ عن العرب، إلا أنّه قد جاء في لغة لِخَثْعَم، مفارقاً لذاتِ مرةٍ (وذاتِ ليلةٍ)، وأمّا الجيدةُ العربية فأن تكون بمنزلتها.

---

(١) ديوان الشماخ ٣٨٩.

(٢) ديوان الأخطل ٣٦١، وانظر: خزانة الأدب ٨/٢١٠، وشرح أبيات سيبويه ١/١١٤، ١٧١.

(٣) الكتاب ١/٩٠ب، ١/١٧٧هـ، ١/٢٣٤مل، وانظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٨٨.

(٤) أنظر: تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ١/٩٠ب، وخزانة الأدب ٤/٢٣٣-٢٣٤، ٨/٢١٢-٢١٣، وشرح أبيات سيبويه ١/١٣، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٨٨.

وقال رجل من خَثْعَم[1] [من الوافر]:

عَزَمْتَ عَلى إِقامةِ ذي صَباحٍ لَحَيُّ مَا يسوَّدُ مَنْ يَسُودُ

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفعُ[2].

على أن الشاعر جر (ذي صباح) على الإضافة، وهو ظرف لا يتمكن والظروف التي لا تتمكن لا تجر ولا ترفع، ولكنه فعل ذلك توسعا كما ذكر الأعلم، وقيل على لغة خثعم.

ولم يجوز السهيلي (ت ٥٨١هـ) دخول الجار على (ذي صباح) في غير لغة خثعم، ثم شكك في هذه اللغة التي نسبها سيبويه إلى خثعم إذ قال: (وما أظن خثعم ولا أحدا من العرب يجير التمكن في نحو هذا وإخراجه عن النصب)[3].

وجعل ابن جني، إضافة (ذي) إلى (صباح) من إضافة المسمى إلى الاسم، نحو: (كان عندنا ذات مرة) أي: الدفعة المسماة مرة، والوقت المسمى صباحا[4].

وبعد عرض هذه الآراء نختم كلامنا عن هذه المسألة بما ذكره الأعلم من أن الشاهد في البيت هو جر (ذي صباح) بالإضافة اتساعاً ومجازاً، وكان حقه أن يستعمل ظرفا؛ لقلة تمكنه، وإذا جاز أن يضاف إليه؛ جاز أن يخبر عنه فيرفع فتقول: (سير عليه ذو صباح وذات مرة) وهذا قليل.لم يسمع إلا في هذه اللغة[5].

ونخلص من هذا أن سيبويه جعل (ذا صباح) بمنزلة (ذات مرة) و(ذات ليلة)، واستدل بتمكن (ذي صباح) وجره بالإضافة في هذه اللغة على تمكن (ذات مرة) و(ذات ليلة) فيها.

---

(١) هو أنس بن مدرك الخثعمي كما في خزانة الأدب ٩١/٣.

(٢) الكتاب ١١٥/١-١١٦ب، ٢٢٦/١-٢٢٧هـ، ٢٨٤/١مل، وانظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٢٠/١، والخصائص ٣٣/٣، والمقرب ١٥٠/١، والجني الداني ٣٣٤، وخزانة الأدب ٨٧/٣، ١١٩/٦، وشرح أبيات سيبويه ٣٨٨/١.

(٣) الروض الأنف ٢٢٠/١-٢٢١، ونتائج الفكر ٣٩٠.

(٤) أنظر: الخصائص ٣٢/٣، وخزانة الأدب ٨٨/٣.

(٥) تحصيل عين الذهب ١٧٠، وانظر: هامش الكتاب ١١٦/١ب.

ج – حذف المضاف:

عد كثير من القدماء حذف المضاف ضرباً من ضروب التوسع في اللغة فذكر ابن جني أن منه في القرآن الكريم أكثر من ثلاثمائة موضع[1]، وذكر السيوطي أن في القرآن منه زهاء ألف موضع، كما ذكر الزجاج كثيرا من الأمثلة في كتابه إعراب القرآن، قدر فيها حذف المضاف[2]، أما الشعر واللغة ففيها منه ما لايحصى.

وكان من أكثر النحاة الذين توسعوا في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه بعد سيبويه؛ ابن جني، إذ اشترط في الحذف توسعا، وضوح الدليل[3] على المحذوف، فيجوز عنده أن تقول: (ضربت زيدا)، وأنت تقصد: (ضربت غلامه)، أو:ولده، أو: أخاه، شريطة أن يفهم السامع ذلك فإن فهم ذلك جاز، وإن لم يفهم لم يجز، كما ينبغي أن يفهم من قولك: (أكلت الطعام)؛ أنك أكلت بعضه.

وقد خالف بعض النحاة ابن جني في توسعه في هذا الباب وأنكروا أن يكون جواز الحذف قياسا مطلقا.

وقد ورد حذف المضاف في اللغة على قسمين:

أحدهما: وأكثرهما وروداً في اللغة أن يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه، لكنهم اشترطوا وجود قرينة تدل على المضاف المحذوف.

والثاني: حذف المضاف مع بقاء عمله في المضاف إليه.

ومن تتبعنا لمباحث حذف المضاف في كتاب سيبويه، وجدنا أن أكثر مباحث الحذف كانت من النوع الأول، أي: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كما وجدنا أكثرها تحت باب مستقل عقده سيبويه في كتابه سماه: (باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار)[4] جاء فيه: ((ومنه قولهم[5]: (هذه الظهرُ أو العصرُ أو المغرب) إنَّما يُريد: صلاةَ هذا الوقت، و(أَجْتَمَع القَيْظُ) يريد: أَجْتَمَعَ الناسُ في القَيْظِ

---

(١) الخصائص ٢/٤٥٢.

(٢) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/٤١-٩٤.

(٣) الخصائص ٢/٤٥٢.

(٤) الكتاب ١/١٠٨ب، ٢١١هـ، ١/٢٧٢مل.

(٥) أي قول للعرب، فسيبويه كثيرا ما يبتدأ كلامه في بداية كل باب بقوله: وذلك قولك، ثم يقول: ومن ذلك قولك، ثم: ومثله أو: ومن ذلك قولهم، أو: ومنه قولهم... وهلم جر

وقال الحطيأة: [من الطويل]

وَشَرُّ المَنَايَا مَيِّتٌ بَيْنَ أَهْلِهِ كَهُلْكِ الفَتَى قَدْ أَسْلَمَ الحَيَّ حَاضِرُهْ

يريد: مَنِيَّةُ مَيِّتٍ.

وقال النابغة الجعدي: [من المتقارب]

وَكَيْفَ تُواصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلَالَتُهُ كَأَبِي مَرْحَبِ

يريد: كَخِلالةِ أَبي مَرْحَبٍ))[1].

فالشاهد في البيت الأول: (وشر المنايا ميت) حيث حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والأصل: (ميتةُ مَيِّتٍ) أو (مَنِيَّةُ مَيِّتٍ) أما البيت الثاني، فالشاهد فيه: (أصبحتْ خلالته كأبي مرحب) إذ حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والأصل: (كخلالة أبي مرحب).

وقد ذكر ابن السيرافي (ت ٣٨٥هـ) في شرحه لأبيات سيبويه أمثلة الكتاب التي مثل بها سيبويه ثم بيت الحطيأة الذي وضعه تحت باب (حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه)[2]، وذكر البيت الثاني تحت باب (الحذف للإيجاز)[3].

وبهذا يتبين من خلال أمثلة وشواهد سيبويه في (الكتاب) والتي ردد النحاة قسماً منها في كتبهم، أن حذف المضاف من أوسع ضروب الحذف خاصة والتوسع عامة، ولا سيما في القرآن الكريم والشعر وفصيح الكلام، وهذا ما حدا بابن جني بأن يصفه بـ(عدد الرمل سعة)[4]، كما ذكر: أن في القرآن -وهو أفصح الكلام- منه أكثر من مائة موضع، بل ثلثمائة موضع، وفي الشعر منه ما لا يحصى[5] ونقل عنه هذا المذهب ابن مضاء القرطبي[6].

---

(١) الكتاب ١/١٠٩-١١٠ب، ١/٢١٥هـ، ١/٢٧٤-٢٧٥مل.

(٢) شرح أبيات سيبويه ١/٣٨٥.

(٣) شرح أبيات سيبويه ١/٩٤.

(٤) المحتسب ١/١٨٨.

(٥) أنظر: الخصائص ٢/٤٥٢، والفسر ١/٢٦.

(٦) أنظر: الرد على النحاة ٨٥.

ولما كان هذا النوع من الحذف من أوسع الضروب -كما أسلفنا- لذا فهو شائع في اللغات الجزرية عامة كما قال برجستراسر[1].

والتوسع في مثل هذه الأمثلة قائم على إيجاد علاقات ونظم جديدة في التركيب بعد حذف المضاف، كما أشار إلى ذلك النحاة فابن جني يقول: ((وكل مضاف إليه يحذف من قبله ما كان مضافا إليه؛ فإنه يعرب إعرابه لا زيادة عليه ولا نقص منه))[2].

ومن أمثلة سيبويه الأخر التي ساقها على أنها من أمثلة التوسع في حذف المضاف قوله: (بَنُو فُلانٍ يَطَؤُهُم الطَّرِيقُ) يعني أهل الطريق وأشار إلى أن هذا في كلام العرب كثير[3].

وقد تردد شاهد سيبويه هذا في معظم كتب النحاة والبلاغيين، من مثل ابن جني، والجرجاني (ت ٤٧١هـ) وغيرهما، وهم يتحدثون عن حذف المضاف فيه وإقامة المضاف إليه مقامه في الحكم.

والذي يبدو أن هذه الشواهد وما يحدث فيها من تركيب يعتمد على علاقة دلالية بين المضاف والمضاف إليه بمعنى أن يقوم أحدهما مقام الآخر في الدلالة، وهذا ما لا يتحقق في جميع ضروب الحذف، وسنتناول ذلك بشيء من التفصيل في دراستنا البلاغية إن شاء الله.

ومن أمثلة حذف المضاف الأخر التي جاء بها سيبويه توسعاً قول النابغة الجعدي [من الوافر]:

كَأَنَّ عَذِيرَهُمْ بِجُنوبِ سِلَّى ... نَعَامٌ قَاقَ فِي بَلَدٍ قِفَارِ[4]

فالعذير معناه: الصوت؛ والمعنى: كأن صوتهم صوت نعام ثم حذف، و(قَاقَ): صَوَّتَ.

---

(١) أنظر: التطور النحوي ١٥٠-١٥٤.

(٢) المحتسب ١٢٢/٢.

(٣) أنظر: الكتاب ١٠٩/١ب، ٢٥/٢ب.

(٤) الكتاب ١٠٩/١ب، ٢١٣/١-٢١٤هـ، ٢٧٣/١-٢٧٤مل، وتحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ١٠٩/١ب، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٣١٢/١-٣١٣.

والشاهد فيه حذف (العذير) من قوله: (عذير نعامٍ) وإقامة (النعام) مقامه توسعاً وإيجازاً واختصاراً.

ويرى سيبويه أن الحذف للتوسع في اللغة أكثر من أن يحصى[1] .

وفي هذا الضرب من التوسع نوع من الاختصار والإيجاز، الذي يعمد إليه المتكلم، تاركا للسامع فهم المحذوف من القرينة العقلية أو اللفظية كما ينتج عن هذا الحذف نوع من المجاز يكسو الكلام جمالا وقوة في التعبير، وبلاغة في الأداء، ولعل من أهم تلك المجازات الناتجة عن الحذف هو المجاز العقلي.

٢ - **حذف خبر (إنَّ):**

يجوز حذف خبر (إنَّ) إذا دلَّ عليه دليل، كأن تقع (إنَّ) جواباً على سؤال كما مَثَّلَ سيبويه: قال: ((ويقول الرجل للرجل: (هَل لَكم أَحدٌ إنَّ النَّاسَ أَلْبٌ عَلَيكُم)، فيقول: (إنَّ زيدًا) (وإنَّ عَمْرًا) أي: إنَّ لنا، وقال الأعشى: [من المنسرح]:

إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحَلاً وَإنَّ فِي السَّفْرِ مَا مَضَىٰ مَهَلاَ))[2].

أي: إنَّ لنا مَحَلاً، وإنَّ لنَا مُرْتَحَلاً، والمعنى: إنَّ لنَا مَحَلاً فِي الدُّنيا مَا كُنَّا أَحياءً، ومُرْتَحَلاً إذَا مِتْنَا.

وفي هذا الشاهد خلاف بين النحويين البصريين وبين الكوفيين.

فالبصريون يُجيزون حذف الخبر مطلقاً، سواء كان الاسم معرفةً أو نَكِرة.

أما الكوفيون، فَلا يَرَوْنَ حذفه إلا مع النكرة، وإلى ذلك أشار ابن مالك: قال:

((وإذا عُلِمَ الخبرُ جاز حَذفُه مطلقاً، أي سواء كان الاسم معرفة أو نكرة، وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح، خلافا لمن اشترط تنكير الاسم؛ وهم الكوفيون، ومِنْ حَذْفِه والاسم نكرة: إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحَلاً...))[3].

---

(١) المصادر نفسها، وانظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٦٣.

(٢) الكتاب ١/٢٨٤ب، ٢/١٤١هـ، ٢/١٤١مل، وأنظر: الخصائص ٢/٣٧٣، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٥١٧، وأمالي ابن الحاجب ١/٣٤٥، والمقرب ١/١٠٩، والتعليقة على كتاب سيبويه ١/٢٩٢، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٦٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٣١١، وخزانة الأدب ١٠/٤٥٢، والاتساع في اللغة عند ابن جني (رسالة دكتوراه) وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ١٩٥.

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٦٢، والمساعد ١/٣١١، وسيبويه إمام النحاة لعلي النجدي ناصف١٩١.

ولما كان الشاهد في البيت هو جواز حذف خبر (إنَّ)، مع أن الاسمَ نكرة وهو مذهب البصريين، فَإنَّ في أمثلة سيبويه السابقة، أعني: (إنَّ زَيدًا) و(إنَّ عَمْرًا) رَدّاً على الكوفيين الذين يشترطون تنكير الاسم وفيه رَدَّ آخر على الفَرَّاء الذي زَعَم أَنَّهُ لا يجوز حذف الخبر إلا مع تكرير (إنَّ).

وحكى ابن يعيش رأي الفراء إذ قال: ((وَكَانَ الفَرّاءُ يذهب إلى أنه إنما يحذف مثل هذا إذا كُرِّرَت (إنَّ) ليعلم أَنَّ أَحَدَهُمَا مخالف عند من يَظنُّه غير مخالف.

وحُكِي أَنَّ أعرابيًا قِيلَ لَهُ: (الزَّبابة: الفأرة؟) قال: (إنَّ الزَّبابَةَ وإنَّ الفَأْرَةَ) ومعناه: إنَّ هذه مخالفة لهذه، والخلاف الذي بين الاسمين يدلّ على الخبر، وهو غيرُ مَرْضيٍّ عِنْدَ أَصْحَابِنا))[1].

وقد ذكر ابن هشام الأنصاري بيت الأعشى مرتين، الأولى في باب: حرف الهمزة (إذا) فقد روى البيت برواية تختلف عما في كتاب سيبويه، فرواه برواية: ..... وإن في السفر إذ مضوا مهلا والثانية في الباب الخامس في مبحث (حذف الخبر)[2].

والغريب أن ابن هشام قال بعد أن أورد البيت في مبحث (حذف الخبر) قال: ((وقد مر البحث في ﴿إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله﴾[3] و﴿إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم﴾[4] مستوفى، مع أن الآية الأولى لم يمر بها ذكر، ولم يبحثها في كتابه (المغني).

أما الآية الثانية، فقد بحثها في المثال الأول من أمثلة الجهة الرابعة[5].

وحكى البغدادي عن صاحب التلخيص أنه فسر: (إنَّ مَحَلّاً وإنَّ مُرْتَحَلاً) بأن المحل والمرتحل مصدران ميميان بمعنى الحلول والارتحال، أي: إنَّ لنا في الدنيا حلولاً، وإنَّ لنَا عَنها ارتحالاً، ثم ذكر أَنَّ حذف المسند وهو هنا ظرف لقصد

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/١، وأنظر: خزانة الأدب ٤٥٤/١٠.

(٢) مغني اللبيب ٨٢/١، ٦٣١/٢.

(٣) سورة الحج، الآية ٢٥.

(٤) سورة فصلت، الآية ٤١.

(٥) مغني اللبيب ٥٤٩/٢.

الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين[1] بمعنى أنه أشار إلى قرينة الحذف والتي هي في البيت حالية، فقول سيبويه: (إِنَّ مَالًا) و(إِنَّ وَلَدًا) كأنه وقع جواباً لسؤال: أَلَهُم مَالٌ وَوَلَدٌ؟ فَيُجاب، نعم: إِنَّ لَهُم مَالاً، وإِنَّ لَهُم وَلَداً، وَلَم يُحْتَج إلى إِظْهَارِ المحذوف لتقديم السؤال عنه.

وقد ذَكَر ابنُ جِنّي هذا الشاهد في (باب شجاعة العربية) من الخصائص إذ قال: ((قد حُذِف خَبرُ (إِنَّ)[2] معَ النَّكِرة خاصةً نحو:

إِنَّ مَحَلًّا وإِنَّ مُرْتَحَلًا

أَي إِنَّ لنَا مَحَلًّا وإِنَّ لنَا مُرْتَحَلًا، وأصحابنا يُجيزون حذف خبر (إِنَّ) مع المعرفة.

ويحكون عنهم أنهم إذا قيل لهم: إن الناس ألب عليكم فمن لكم؟ قالوا: إن زيدا، وإن عمرا، أي: إن لنا زيدا، وإن لنا عمرا، والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة))[3] .

وبهذا يتضح أن ابن جني قد أخذ أمثلة سيبويه بعينها وتمثل بها في باب شجاعة العربية الذي هو من أوسع أبواب التوسع عنده.

وقد ذكر النحاة أن أخبار هذه الحروف -يريدون (إن وأخواتها)- يجوز حذفها والسكوت على أسمائها، توسعا على أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا.

حكى البغدادي: أن أخبار هذه الحروف إذا كانت ظرفا أو جارا ومجرورا فإنه يجوز حذفها والسكوت على أسمائها؛ وذلك لكثرة استعمالها والاتساع فيها... ولم يأت ذلك إلا فيما كان الخبر فيه ظرفا أو جارا ومجرورا[4].

---

(١) أنظر: خزانة الأدب ٤٥٦/١٠.

(٢) الخصائص ٣٧٢/٢، وانظر : خزانة الأدب :٤٦١/١٠.

(٣) الخصائص ٣٧٣/٢، وانظر: خزانة الأدب ٤٦١/١٠.

(٤) خزانة الأدب ٤٥٥/١٠.

ثانيا: التوسع في الأساليب:

١ - أسلوب الاستثناء:

حد الفاكهي (٩٧٢هـ) الاستثناء، بأنه: (المخرج تحقيقا أو تقديرا بـ(إلا) أو إحدى أخواتها من مذكور أو متروك بشرط الفائدة[١]، وقد ذكر النحاة قبله: أن الاستثناء؛ هو الإخراج بـ(إلا) أو إحدى أخواتها لما كان داخلا أو منزلا منزلة الداخل[٢].

والذي يتضح من ظاهر التعريف، أن الاستثناء له أدوات نحو: (إلا) و(غير) و(سوى) وغيرها، وأم أدوات الاستثناء هي: (إلا)، وهي أداة سامية قديمة استعملها الآراميون والسريان كما ذكر برجشتراسر[٣].

وقد اتسعت العربية في الاستثناء وأدواته اتساعا كبيرا لا تماثله فيه سائر اللغات الجزرية.

قال برجستراسر: ((وقد وضعت العربية القواعد الدقيقة للاستثناء، وأكثرت من حروفه وفرقت بينها في بعض الأحوال، فصار الاستثناء فيها باباً مستقلاً بنفسه، لا يماثلها فيه إحدى سائر اللغات السامية))[٤].

وينقسم الاستثناء بـ(إلا) إلى تام ومفرغ، وينقسم التام إلى متصل ومنقطع.

فالاستثناء التام: هو ما ذكر فيه المستثنى منه، وهو على قسمين:

الأول : الاستثناء المتصل: وهو ما كان المستثنى فيه بعضا من المستثنى.

والثاني: الاستثناء المنقطع: وهو ما كان فيه المستثنى ليس بعضا من المستثنى منه.

ومن المعلوم أن الاستثناء إذا كان تاما وكان موجبا، فالمستثنى منصوب وجوبا.

---

(١) شرح الحدود النحوية ١١٦.

(٢) أنظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٠١، وشرح التصريح ٣٤٦/١.

(٣) التطور النحوي ١٧٦.

(٤) التطور النحوي ١٧٦.

أما إذا كان منقطعا، فالنصب واجب عند الحجازيين راجح عند التميميين، ومنه قوله تعالى: ﴿ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾[1] بالنصب، فهو منصوب وجوبا في لغة الحجاز.

أما في لغة تميم، فالنصب أرجح، ويجوز عندهم الاتباع على (البدلية) فإن لم تصح البدلية، وجب النصب عندهم.

والذي يبدو أن اختيار النصب في الاستثناء المنقطع أو إيجابه على لغتي أهل الحجاز وتميم، راجع إلى تسامحهم في الإبدال وعدمه، وذلك أن الحجازيين -كما يبدو- متشددون في الإبدال من المنقطع، فيمنعون الاتباع.

وأما التميميون فقد يتسامحون فيه، ولذا كان النصب عندهم راجحا على الأصل.

وخلاصة القول في هذا الكلام أنهم إذا أرادوا التوسع والتجوز، اتبعوا، أما إذا تعذر الإبدال، وجب النصب وامتنع الاتباع عند الاثنين أهل الحجاز وتميم، وهذا ما سنبحثه في: إبدال المستثنى.

ـ إبدال المستثنى:

عقد سيبويه في كتابه بابا بعنوان: (هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول) ذكر فيه أمثلة كثيرة على إبدال المستثنى للتوسع والمجاز، فمنها قوله: ((... وأما بنو تميم فيقولون: (لا أحد فيها إلا حمار)، أرادوا ليس فيها إلا حمار، ولكنه ذكر (أحد) توكيدًا لأَنّ يُعْلَم أَنْ لَيْسَ فيها آدمي ثم أبدل))[2].

وقد فسر السيرافي قول سيبويه قال: ((رفع المستثنى عندهم في هذا على تأويلين[3] ذكرهما سيبويه.

---

(١) سورة النساء، الآية ١٥٧.

(٢) الكتاب ١/٣٦٤ب، ٢/٣١٩-٣٢٠هـ، ٢/٣٣١مل.

(٣) أحدهما: أنك إذا قلت: (ما في الدار أحد إلا حمار) فإنك أردت: (ما في الدار إلا حمار)... وقولك هذا نفيت به الناس وغيرهم في المعنى، فدخل في النفي ما يعقل وما لا يعقل، ثم ذكرت (أحدا) توكيدا.

والوجه الآخر: أن تجعل المستثنى من جنس ما قبله على المجاز، كأن الحمار هو من عقلاء ذلك الموضع: مثل: (أنيسك أصداء القبور، وعتابك السيف) وأشباه ذلك.

وقال المازني: إن فيه وجها ثالثا، وهو أنه خلط ما يعقل بما لا يعقل، فعبر عن جماعة ذلك بـ(أحد) ثم أبدل (حمارا) من لفظ مشتمل عليه، وعلى غيره.

ونظيره قوله تعالى: ﴿والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه﴾[1].

لما خلط ما يعقل وهم بنو آدم بما لا يعقل، وهو الحية، والبهائم خبر عنها كلها بلفظ ما يعقل، وهو: (منهم) و(من) ولو كان ما لا يعقل لقال: ((فمنها ما يمشي)).

ومن أمثلة سيبويه الأخر قول الراجز.

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ... إِلَّا اليَعَافِيرُ وإِلَّا العِيسُ

فالشاعر رفع (اليعافير والعيس) بدلا من الأنيس توسعاً ومجازاً.

ومنها قول النابغة:[من الطويل]

حَلَفْتُ يَمِينًا غَيْرَ ذِي مَثْنَوِيَّةٍ ... وَلَا عِلْمَ إِلَّا حُسْنَ ظَنٍّ بِصَاحِبِ

والشاهد فيه: (إِلَّا حُسْنَ ظَنٍّ) بنصب (حُسْن) على الاستثناء كما يجوز رفعُهُ على (البدل) من موضع (عِلْم) فكأنَّه أقام (الظَّنَّ) مقام (العِلْم) توسعاً ومجازاً، وعنه قال سيبويه:

((وأمَّا بَنُو تَمِيمٍ فيرفعونَ هذا كُلَّه يجعلونَ: (اتِّباع الظَّنِّ)[2] عِلْمَهُم، وحسن الظن علمه... وهم ينشدون بيت ابن الأيهم التغلبي رفعًا:[من الخفيف]

لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ قَيْسٍ عِتَابُ ... غَيْرَ طَعْنِ الكُلَى وَضَرْبِ الرِّقَابِ

جعلوا ذلك العتاب، أي الطعن والضرب.

وزعم الخليل أن الرفع في هذا على قوله:[من الوافر]

وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَها بِخَيْلٍ ... تَحَيَّةُ بَيْنِهِم ضَرْبٌ وَجِيعُ

جعل: (الضَّرْب) تَحيَّتَهُم... .

أنظر: شرح السيرافي للكتاب ١٨٧/٢، وأنظر: الانتصار ١٦١، م/٦٨، والتعليقة على كتاب سيبويه ٥٦/٢، الروماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٣٨١،٣٨٢

(١) سورة النور، الآية ٤٥.

(٢) إشارة إلى الآية ١٥٧، من سورة النساء.

وقال الحارث بن عباد: [من مجزوء الكامل]

وَٱلحَـــرْبَ لا يَبْقَـــى لِجَـــا حِمـــها التَّخَيُّـــلَ وٱلمِـــرَاحُ
إلّا ٱلفَتَـــى ٱلصَّبَّـــارُ فِـــي ٱلنَّـــ ـــجَـــداتِ وَٱلفَـــرَسَ الوَقَـــاحُ

وقال:[من الرجز]

لَمْ يَغْذُهَا الرِّسْلُ وَلا أَيسارُهَـــا إِلّا طَرِيُّ اللَّحْمِ وَٱسْتِجْزَارُهَـــا

وقال:[من الطويل]

عَشِيَّةَ لَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكانَهَـــا وَلَا النَّبْلُ إِلّا المُشْـــرَفِـــيُّ ٱلمُصَمِّمُ

وهذا يُقوّي: (مَا أَتاني زَيدٌ إلّا عَمْرٌو) و(مَا أَعَانَهُ إِخْوانُكُم إِلّا إِخوانُـــه)، لأنّـــها معارفُ ليست الأسماءُ الآخرةُ بها ولا منها))[1].

والذي يمكن أن يفهم من كلام سيبويه السابق، أن الذي يجوز فـــي الاســـتثناء المنقطع المحتمل للمتصل، إذا كان الثاني من غير جنس الأول وجهان:

الأول: النصب على الانقطاع.

والثاني: الإتباع على البدلية، توسعا.

وفي هذا وجه بلاغي لا يخفى على من يتذوق اللغة ويحس بجمالية تراكيبـــها وبديع صنعها.

فالتوسع جاء في بعض الأمثلة السابقة للمبالغة في التثنية وذلك نلاحظه بجـــلاء في:

تَحَيَّةُ بَيْنِهِم ضَرْبٌ وَجِيْعُ

وهذا على مذهب أهل الحجاز.

أما التميميون فيبدلون على تقدير: تفريغ العامل.

أما عن بيت ابن الأيهم التغلبي فقد قال عنه ابن السيرافي والأعلم، أن الشـــاهد فيه رفع (غير) على البدل من (العتاب) اتساعاً ومجازاً، وهي في موضع قولـــه: (إلا طعن الكلى) على أنّ الطّعن (بدلٌ) مِن (عتاب)، كما تقول (مَا جاءني أَحَـــدٌ إِلّا زيـــدٌ)، و(مَا جَاءني أَحَدٌ غَيْرُ زَيدٍ)[2].

---

(١) الكتاب ١/٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦ب، ٢/٣٢٠ وما بعدها/هـ، ٢/٣٣١-٣٣٢ وما بعدها/مل.
(٢) أنظر: شرح أبيات سيبويه ٢/٣٧، وحاشية كتاب سيبويه ١/٣٦٥.

وهذا مذهب بني تميم.

أما أهل الحجاز فينصبون ذلك كله على الاستثناء المنقطع.

أما الشاهد في بيت الحارث بن عباد، فهو: إبدال (الفتى) من (التخيل والمراح) على التوسع والمجاز، وكذا في البيت الذي يليه: إذ الشاهد فيه: إبدال (طري) من (الرسل) وإن لم يكن من جنسه توسعا ومجازا.

قال الزجاج: كأنه قال: لم يغذها إلا اللحم، وذكر الرسل توكيدا[1].

وقال الأعلم عن بيت الحارث أن ((هذا على الوجهين المتقدمين في لغة بني تميم:

أحدهما كأنه قال: (لا يبقى لجامها إلا الفتى الصبار) ودل ذلك على أنه لا يبقى شيء سواه، وذكر التخيل والمراح توكيدا.

والوجه الآخر: أنه جعل الفتى الصبار هو التخيل والمراح في الحرب مجازا.

وفيه وجه ثالث: وهو أن (التخيل) على معنى (ذي التخيل) ثم حذف مثل قوله تعالى: ﴿واسأل القرية﴾[2]، وهذا على الوجه الذي يتفق عليه أهل الحجاز وبنو تميم))[3].

ومن شواهد سيبويه الأخر:[من الطويل]

عَشِيَّةَ لَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا الْمُشْرَفِيُّ الْمُصَمِّمُ

ولعل هذا هو الشاهد الأخير الذي أنشده سيبويه في هذا الباب، الذي ورد مع الأبيات الأخر التي جعلها تقوية لقوله: (ما أتاني زيد إلا عمرو) و(ما أعانه إخوانكم إلا إخوانه) فأجاز في هذا البدل كما أجازه في الأبيات.

فالشاهد في البيت الأخير إبدال (المشرفي) وهو السيف من: (الرماح) و(والنبل) وإن لم يكن من جنسهما توسعا ومجازا وذلك على مذهب بني تميم، بينما أهل الحجاز يوجبون النصب على الاستثناء.

---

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٢٧/١.

(٢) سورة يوسف، الآية ٨٢.

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٢٧/١.

٢ – أسلوب الاستفهام:

الاستفهام: مصطلح عَبَّرَ عنه سيبويه بصيغ متعددة، منها فعلية ومنها غير فعلية نحو: (استفهم، أو استفهمت، ويستفهم، ولا يستفهم، ومستفهم) فمنها ما استعمله في الكلام استفهاما محضا حقيقته طلب الفهم، والتقرير، أو التوبيخ أو الاستخبار، مصطلحات استعملها لمعان مختلفة، وأصل الاستفهام عنده هو ما يسأله المخاطب ((مسترشدا عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه))[١].

وقد ذكر سيبويه أن الأصل في الاستفهام أن يلي الفعل قال في (باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني على الفعل، وهو باب الاستفهام) قال: ((وذلك أن من الحروف حروفاً لا يُذكر بعدها إلا الفعل))[٢].

فهو يرى أن الاستفهام إنما وضع في حقيقته للفعل؛ لأن الاستفهام يقتضي الفعل ويطلبه لأنك إنما تستفهم عما تشك فيه وتجهل عمله[٣] ولذا كان الاختيار عنده أن يلي الاستفهام الفعل.

وبعد أن ذكر سيبويه أدوات الاستفهام وفرق بينها تفريقا تركيبيا من حيث دخولها في التركيب على الأسماء والأفعال، قرر أن أدوات الاستفهام جميعا يقبح دخولها على الاسم، وإن كان بعدها فعل، إلا في الضرورة الشعرية، واستثنى من ذلك الهمزة التي يصح دخولها على الاسم من غير قبح، وإن كان بعد الاسم فعل، وذلك لأنها الأصل في الاستفهام.

فقد نَصَّ على ((أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم، لو قلت: (هَل زَيدٌ قَامَ)؟، و(أَينَ زَيدٌ ضَرَبْتَه)؟ لم يجز إلا في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبته، إلا الألف[٤] فإنه يجوز فيه الرفع والنصب، لأن الألف قد يبتدأ بعدها الاسم، فإن جئت في سائر حروف الاستفهام بالاسم وبعد ذلك الاسم، اسم من فعل نحو: (ضارب) جاز في الكلام، ولا يجوز فيه النصب إلا في الشعر...))[٥].

---

(١) الكتاب ١/١٧٢ب، ١/٣٤٣هـ.
(٢) الكتاب ١/٥٠ب، ١/٩٨هـ.
(٣) أنظر: شرح المفصل ١/٨١.
(٤) عبر سيبويه عن الهمزة بالألف
(٥) الكتاب ١/٥١ب، ١/١٠١هـ.

ولما كان سيبويه قد قرر أن حروف الاستفهام لا يليها إلا الفعل، عاد فذكر أن تلك الأدوات يجوز دخولها على الأسماء على سبيل التوسع، فقد جاء في (الكتاب): ((وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل إلا أنَّهم قد تَوَسَّعُوا فيها، فابتدأوا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك، ألا ترى أنهم يقولون: (هَل زَيدٌ مُنْطَلِقٌ) و(هَل زَيْدٌ في الدارِ)... فإن قلت: (هل زيداً رأيتَ) و(هل زيدٌ ذهبَ) قَبُحَ ولم يجز إلا في الشعر، لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل، فإن اضطُّر شاعر فقدّم الاسم نصب كما كنت فاعلا بـ(قد) ونحوها، وهو في هذه أحسنُ؛ لأنه يبتدأ بعدها الأسماء))[1].

فالابتداء هنا لا يعني به المبتدأ الذي يحتاج إلى خبر، ولكن ذكر الاسم الذي بعد الحروف.

قال الفارسي (٣٧٧هـ) بعد أن ذكر قول سيبويه: ((إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدأوا الأسماء بعدها))، قال: ((ليس يريد بالابتداء الذي يقتضي خبرا نحو: (زيد منطلق)، لكن يريد ذكر الاسم بعدها))[2].

وهذا يعني أن حروف الاستفهام بنيت للأفعال، وإنما تجيء الأسماء بعدها على غير الأصل توسعا.

قال السيرافي: ((حرف الاستفهام حكمه أن يدخل على الفعل إذا اجتمع الاسم والفعل بعده، فإذا وليه الاسم وقد وقع الفعل على ضميره اختير إضمار الفعل...))[3].

وخلاصة القول أن حروف الاستفهام كلها بنيت للأفعال، وهو الأصل فيها، وذلك لأنها تشبه بوجه من الوجوه أدوات الشرط والجزاء لأن السائل يطلب من المخاطب أمرا لم يستقر عنده كعدم استقرار فعل الشرط، وأدوات الجزاء لا يليها إلا الأفعال، وذلك الحكم يجري على كل أدوات الاستفهام -عدا الهمزة- التي عبر عنها سيبويه بالألف، لأن الجملة الفعلية بعدها يصح فيها تقديم المعمول على فعله، لكن الأمر يختلف إذا جاءت بعد هذه الأدوات جملة اسمية، فإنه يجوز حينئذ دخولها على الأسماء توسعاً ومجازاً.

---

(١) الكتاب ١/٥٨ب، ١/٩٨-٩٩هـ.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ١/١٢٧-١٢٨.

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه ١/١٢٧-١٢٨ نقلا عن شرح السيرافي.

أما إذا اجتمع على هذه الأدوات اسم وفعل، فتقديم الفعل على الاسم أولى، لأن هذه الحروف بنيت في الأصل للأفعال، لمضارعتها الجزاء والشرط في المعنى – كما ذكرنا– .

ويتضح ذلك مما ذكره سيبويه في: (باب الحروف التي لا يليها إلا الفعل...) قائلا: ((واعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو: (هل) و(كيف) و(من): اسم وفعل كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى؛ لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل))[1].

ومن الجدير بالذكر أن أسلوب الاستفهام كان من مصطلحات البلاغيين الذين عنوا به طلب العلم بشيء لم يكن معلوما من قبل.

والذي يبدو أن سيبويه قد اقترب من هذا المفهوم عندما ذكر: ((أنه يريد به من المخاطب أمرا لم يستقر عند السائل))[2] .

وهذا أسلوب متميز من أساليب الاستفهام التي تجري على مقتضى الظاهر، إذ يراد به طلب العلم بشيء لم يكن معلوما، وهو المعنى المستعمل على الحقيقة، إلا أن هناك دواعي واعتبارات بلاغية ونفسية تخرج بالاستفهام عن هذا الأصل اللغوي إلى ما يسمى عند البلاغيين بمجيء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر الأمر الذي يمكن حمله على أنه ضرب من ضروب التوسع والمجاز في الكلام العربي.

---

(١) الكتاب ١/٤٥٨-٤٥٩ب، ٣/١١٤-١١٥هـ.

(٢) الكتاب ١/٥١ب، ١/٩٩هـ.

المبحث الرابع
التوسع في الجار والمجرور

أولا: التوسع في حروف الجر:

ويسميها الكوفيون حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء أي: توصلها إليها، كما يسمونها حروف الصفات؛ لأنها تحدث صفة في الاسم كالظرفية[1] والبعضية والاستعلاء والإلصاق ونحوها من الصفات.

وسميت هذه الحروف حروف الجر لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء أو لأن عملها الجر.

ـ نيابة حروف الجر بعضها عن بعض:

تعد نيابة الحروف عن بعضها ضربا من ضروب التوسع والمجاز، وإن كانت النيابة موطن خلاف بين النحاة.

فجمهور البصريين على أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض إلا شذوذا.

أما الكوفيون فيذهبون إلى أن حروف الجر ينوب عن بعضها بعض.

وقد عقد ابن جني في (الخصائص) بابا (في استعمال الحروف بعضها مكان بعض) ذكر فيه بعضا من شواهد القرآن الكريم في النيابة قال فيه:

((وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع) ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[2] أي: مع الله، ويقولون: إن (في) تكون بمعنى (على) ويحتجون بقوله عز اسمه: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[3] أي عَلَيْهَا))[4].

---

(١) أنظر: شرح الرضي على الكافية ٣٥٤/٢، وشرح التصريح ٢/٢.

(٢) سورة الصف، الآية ١٤.

(٣) سورة طه، الآية ٧١.

(٤) الخصائص ٣٠٦/٢-٣٠٧، وأنظر: معاني النحو ٩/٣.

ذهب الكوفيون إلى أنّ (في) بمعنى (على)، وذهب البصريون إلى أنّه ليس بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء فهو من باب المجاز.

obeikandl.com

وتجدر الإشارة إلى أن الأصل في حروف الجر أن لا ينوب بعضها عن بعض، بل الأصل أن لكل حرف معناه واستعماله، ولكن قد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف، فتتعاور الحروف على هذا المعنى، ومعنى ذلك أنه يتوسع في استعمال المعنى، فيستعمل بعضها في معنى بعض.

ولم يغفل سيبويه الكلام عن هذه المعاني إذ بحثها في كتابه مشيرا إلى أصل تلك الحروف في الاستعمال، ثم إلى ما خرجت إليه إلى معان آخر على سبيل التوسع والتجوز، وهذه هي:

١ - الباء:

ذكر سيبْويه أن الأصل في (الباء) إنما هو: الإلزاق والاختلاط، وما خرج عن ذلك واتسع فيه فهو أصله.

فقد جاء في الكتاب: ((وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: (خَرَجْتُ بِزيدٍ)، و(دخلتُ بِهِ)، و(ضَرَبْتُهُ بالسّوط): أَلزقْتَ ضَرْبَكَ إِيَّاهُ بالسَّوط، فمَا اتَّسع من هذا الكلام فهذا أصله))[1].

ولهذا حكى ابن هشام أن: الإلصاق معنى لا يفارقها، ولهذا اقتصر عليه سيبويه، ثم الألصاق حقيقي كـ(أَمْسَكْتُ بِزيدٍ) إذا قبضتَ على شيء من جسمه، أوعلى ما يحبسه من يد أو ثوب ونحوه... ومجازي نحو: (مَرَرْتُ بزيدٍ) أي: ألصقت مروري بمكانٍ يَقْرُب من زيدٍ.

وعن الأخفش: أن المعنى: (مَرَرْتُ عَلى زَيدٍ)... ثم ذكر أَنَّ كُلًّا من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقيًا إذا كان مُفضيًا إلى نفس المجرور كـ(أَمْسَكْتُ بِزيدٍ) و(صَعِدتُ على السَّطح) فإنْ أُفضِيَ إلى ما يَقْرُب منه فمجاز))[2].

ومعنى ذلك أن إلصاق الشيء بالشيء يُعَدُّ حقيقة، نحو: (بِهِ داء) أي التصق به وخالطه حقيقة.

أما إذا قال: (مَرَرْتُ بِزيدٍ) فمعناه التصق مروري بموضع يقرب منه زيد، وهذا هو المعنى المجازي الذي يرد على التوسع والتفسح في التعبير، وإلى ذلك أشار

---

(١) للكتاب ٣٠٤/٢ب، ٢١٧/٤هـ.

(٢) مغني اللبيب ١٠١/١، وأسرار النحو، لابن كما باشا ٢٧٥.

الأعلم الشنتمري قال: ((ومعنى قوله[1] في الباء: ((هي للإلزاق والاختلاط)) إلى قوله ((فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله)) إنما قال هذا لأنه قد يُسْتَعمل بالباء ما لا يكون إلصاقا كقولك: ٠مررتُ بزيدٍ)، لم تُلْزِق المرورَ بزيدٍ، إنَّما تُريد المرورَ ألْتزقَ بالموضع الذي يَقْرُبُ منه، وَتَقع فيه مُشَاهَدتهُ والإحْسَاسُ بِه))[2].

وهكذا تقترب المعاني ويتوسع في استعمالها، فيستعمل بعضها في معنى بعض أو قريب منه.

فمثلا قد يتوسع في معنى الإلصاق بالباء، فيستعمل للظرفية تقول: (أقمتُ بِالْبَلدِ ، و(أقمتُ في البلدِ) مع احتفاظ كل حرف بمعناه الذي وضع له واستعماله الخاص به ولا يكونان واحْدًا.

٢ – (في):

قال سيبويه: ((وأما (في) فهي للوعاء تقول: (هو في الجراب) و(في الكيس) و(هو في بطنِ أُمِّه) وكذلك (هو في الغَلِّ)؛ لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له، وكذلك: (هو في القبة) و(في الدار) وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا؛ وإنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس مثله))[3] .

يعني أن هذا الحرف يفيد الظرفية مكانية أو زمانية، فمن المكانية قولهم: (هو في الدار) ومن الظرفية الزمانية (جئت في يوم الجمعة).

وهذه الظرفية حقيقة، وقد يتوسع في استعمال هذا الحرف فيخرج عن حقيقية توسعا ومجازا، كما لو قلت: (سأنظر في أمرك) حينما جعلت الأمر محلا للنظر.

جاء في المقتضب: ((وأمّا (في) فهي للوعاء نحو: (زيدٌ في الدَّارِ) ... وقد يتسع القول في هذه الحروف وإن كان ما بدأنا به الأصل نحو قولك: (زيدٌ ينظر في العِلْمِ) فصيَّرت العلم بمنزلة المتضمن وإنما هو كقولك: (قد دخل عبد الله في العلم وخرج مما يملك)))[4].

فمعنى (في) الظرفية، ولكنها إذا اتسعت في الكلام فهي على ذلك كما قال سيبويه.

---

(١) أي: سيبويه.

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١١٢٦/٢.

(٣) الكتاب ٣٠٨/٢ب، ٢٢٦/٤هـ.

(٤) المقتضب ١٣٩/٤.

وقد ذكر لها النحاة معاني أخر هي في حقيقتها توسع في معنى الظرفية، منها أن تكون بمعنى (الباء)[1] أو (مع)[2] أو بمعنى (إلى)[3].

ولعل من أشهر أمثلة النحاة على تضمينها والتوسع فيها هو تناقلهم الآية الكريمة: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[4] إذ ضَمَّنُوا حرف الجر (في) معنى (على) ومعناه: لأُصَلِّبَنَّكُم عليها، وقد مَرَّ القولُ فيها.

٣ - (على):

(على) للاستعلاء حقيقيًا كان أم مجازيًا، ويدلُّك على ذلك؛ لَفظُها؛ فهي من العُلوِّ.

فمن الاستعلاء الحقيقي قولك: (هُوَ عَلى الجَبَلِ) و(حَمَلَهُ عَلَى ظَهْرِهِ) ومن الاستعلاء المجازي قولهم: (عَلَيْهِ دَيْن)، وكأن الدَّين قد عَلاه وَرَكِبَه، ولِذا تقول العرب: (رَكِبَتْنِي دُيُونٌ) و:كأنَّه يحمل ثقل الدَّين على عُنُقه أو على ظهره، ومنه: (عَلَيَّ قضاء الصلاة) و(عليه القصاص) كأنها راكبة لمن تلزمه[5]،

قال سيبويه: ((أَمَّا (عَلى) فَاستعلاء الشيء؛ تقول: (هذا عَلى ظَهْرِ الجَبل)، و(هي عَلى رَأسِهِ)... وتقول: (عَلَيهِ مَالٌ)، وهذا كالمثل كما يثبت الشيء على المكان، كذلك يثبت هذا عليه؛ فقد يتسع هذا في الكلام، ويجيء كالمثل))[6].

وقد ذكروا أن العرب تستعمل (على) للأفعال الشاقة الثقيلة، وذلك ما حكي عن ابن جني قوله: ((وقد يستعمل (على) في الأفعال الشاقة المستثقلة، تقول: (قد سرنا عشرا وبقيت علينا ليلتان)، وقد حفظت القرآن وبقيت علي منه سورتان...

وإنما اطردت (على) في هذه الأفعال من حيث كانت (على) في الأصل للاستعلاء والتفرع فلما كانت هذه الأحوال كلفا ومشاق تخفض الإنسان وتضعه وتعلوه وتتفرعه حتى يخنع لها ويخضع لما يتسداه كان ذلك من مواضع (على).

---

(١) أنظر: مغني اللبيب ١/١٠١، وشرح الرضي على الكافية ٢/٣٦٢-٣٦٣.

(٢) أنظر: مغني اللبيب ١/١٠١-١٠٢.

(٣) أنظر: مغني اللبيب ١/١٠٢.

(٤) سورة طه، الآية ٧١.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢/٣٧٩، وأنظر: المقتضب ١/٤٦.

(٦) الكتاب ٢/٣١٠ب، ٤/٢٣٠-٢٣١هـ.

ألا تراهم يقولون: (هذا لك وهذا عليك) فتستعمل اللام فيما تؤثره، و(على) فيما تكرهه))[1].

وقد ذكر ابن مالك أنها للاستعلاء حسا ومعنى، ثم ذكر لها معاني أخر، كالمصاحبة والمجاورة والتعليل والظرفية[2].

ثانيا: حذف الجار توسعًا:

ذهب الفارسي وابن جني إلى أن حذف الحروف ليس بالقياس، وذلك أن الحروف لما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هي أيضا واختصار المختصر إجحاف به[3].

لكن الذي يبدو أن هذا التعليل لا ينسجم مع واقع اللغة، التي جاء فيها حذف الحروف -ولا سيما الجارة- في مواضع كثيرة، من القرآن والشعر والكلام العربي المنثور.

ولغتنا العربية ثرية بالمفردات، غنية بالأساليب الكثيرة التي يتصرف بها العربي في كلامه، فيطنب تارة، ويوجز أخرى ويحذف على سبيل التوسع والتجوز مرارا وتكرارا، وربما كثر الحذف عندهم فأصبح موضعا قياسيا للحذف والإيجاز.

ولعل من أشهر مواضع الحذف التي ذكرها سيبويه في باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار قوله:

((ومن ذلك قولهم: أكلتُ أرضَ كَذا وكذا، وأكلتُ بلدةَ كذا وكذا، إنَّمَا أراد أصاب من خيرِها، وأَكَلَ مِن ذلكَ وَشَرِبَ، ثم ذكر أن هذا الكلام كثير، وأكثر مِن أنْ يُحصىٰ))[4].

ـ ذَهَبْتُ الشَّامَ وَدَخَلْتُ ٱلبَيتَ:

عَدَّ بعضُ الباحثين[5] (ذهبتُ الشَّامَ) و(دَخَلْتُ البَيْتَ) من الشاذ، آخذا بظاهر نص (الكتاب) الذي أورده سيبويه قائلا: ((... قال بعضهم: (ذهبتُ الشَّامَ)، يُشَبِّهُهُ بالمبهم،

---

(١) معاني النحو ٤٧/٣ نقلا عن لسان العرب.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٤٦، وانظر: المساعد ٢٤٨/٢.

(٣) الخصائص ٢٧٣/٢.

(٤) الكتاب ١٠٩/١ب، ٢١٤/١هـ.

(٥) أنظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ١٧٤-١٧٥.

إذ كان مكانا يقع عليه (المكان) و(المذهب) وهذا شاذ؛ لأنه ليس في (ذَهَبَ) دليلٌ على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل (ذَهَبْتَ الشَّامَ): (دَخَلْتُ البَيْتَ).

ومثل ذلك قَوْل سَاعِدة بن جُؤَيَّةَ: [من الكامل]

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ))[1].

وقد تعرض سيبويه للأمثلة السابقة عند كلامه على تعدي الفعل إلى المفعول الواحد وعدها شاذة على اعتبار أن الفعل (ذهب) تعدى إلى (الشام) وإلى البيت من غير واسطة، وأن الفعل (ذهب) فعل لازم، لا يتعدى إلا بحرف الجر، وبخاصة مع الأماكن المختصة نحو: (الشام) و(السوق) و(البيت) و(المسجد) وأمثالها، لذا تقرر عندهم أن تعدي الفعلين: (ذهب) و(دخل) إلى بعض الأماكن المختصة دون حرف جر شاذ.

وقد حذفت العرب حرف الجر من الأماكن مع الدخول فقالوا: (((دخلت البيت) و (دخلت الدار) وكان القياس أن يقول: دخلت في البيت، ودخلت في الدار، وكذلك الحال (عسل الطريق الثعلب) وكان ينبغي أن يقول: عسل في الطريق الثعلب))[2].

وقد نقل الرضي عن سيبويه أنهما ظرفان فقال: ((إن دخلت الدار وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه، مبهما كان أو لا، نحو: (دخلت الدار) و(نزلت الخان) و(سكنت الغرفة) ؛ وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة، فحذف حرف الجر، أعني (في) معها في غير المبهم أيضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه...

وأما نحو: (ذهبت الشام) فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا؛ لأن (ذهب) لازم، وهو شاذ))[3].

وذهب الأعلم إلى ((أن الأماكن المختصة التي لا تقع ألفاظها على كل مكان لا يستعمل ظرفا، فكان حكم (الشام) أن لا يستعمل ظرفا لأنه اسم لبقعة بعينها؛

---

(١) أنظر: الكتاب ١/١٥-١٦ب، ١/٣٥-٣٦هـ، ١/٦٩مل.

(٢) أنظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ١٧٥ نقلا عن شرح السيرافي.

(٣) شرح الكافية ١/١٨٦.

فلما قالت العرب: (ذهبت الشام) وحذفوا حرف الجر وهو (في) و(إلى) علمنا أن ذلك شاذ خارج عن القياس...

ومثل: (ذهبت الشام) قولهم: (دخلت البيت) فـ((سيبويه إنما أراد أن يرينا أن ذهبت الشام شاذ، والأصل فيه استعمال حرف الجر، كما أن دخلت البيت كذلك، وإن كان البيت أعم من (الشام)))[1].

فالوجه الأول : -إذا- في إعراب (الشام) و(البيت) من قولهم: (ذهبت الشام) و(دخلت البيت) هو النصب على الظرفية كما نقل عن سيبويه.

أما الوجه الآخر: فإنهما منصوبتان على نزع الخافض.

والذي يبدو لي أن حمل المثالين (ذهبت الشام) و(دخلت البيت) مع البيت الشعري من قول ساعدة بن جؤية على التوسع في التعبير والتصرف في القول أولى من حملها على الشذوذ وذلك لأمرين:

أحدهما: كثرة الاستعمال في حذف حروف الجر، والذي يعد مسوغا هاما من مسوغات التوسع في الكلام العربي.

والآخر: ما ورد من آراء النحاة الذين نصوا فيها صراحة على وضوح سمة التوسع التي اتسمت بها هذه الأمثلة والشواهد، ولعل من أهم هذه الآراء:

أ - ما حكاه الزجاج عن بعض النحاة وهم يوجهون قول الله تعالى: ﴿واقعدوا لهم كل مرصد﴾[2] .

والذي قال فيه أبو عبيدة: المعنى: كل طريق، قال: ((... وإذا كان اسما للطريق كان مخصوصا، وإذا كان مخصوصا وجب أن لا يصل الفعل الذي لا يتعدى إليه إلا بحرف جر، نحو: (ذهبت إلى زيد)، و(دخلت به) و(خرجت به) و(قعدت على الطريق) إلا أن يجيء في شيء من ذلك اتساع، فيكون الحرف معه محذوفا، كما حكاه سيبويه من قولهم: (ذهبت الشام) و(دخلت البيت))) .

فالأسماء المخصوصة إذا تعدت إليها الأفعال التي لا تتعدى؛ فإنما هو على الاتساع... والأصل أن يكون بالحرف، ثم بعد ذلك قال:

---

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/١٦٨-١٦٩.

(٢) سورة التوبة، الآية ٥.

((ألا ترى أنه مكان مخصوص، كما أن (البيت) و(المسجد) مخصوصان، وقد نص سيبويه على اختصاصه، والنص يدل على أنه ليس كالمذهب.

ألا ترى أنه حمل قول ساعدة:[من الكامل]

لَدُنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

على أنه قد حذف معه الحرف اتساعا، كما حذف عنده من (ذهبت الشام).[1]

ب – والرأي الثاني الذي صرح به أبو علي الفارسي في (البغداديات) والذي نص فيه على أن ((قولهم: (دخلت البيت) و(ذهبت الشام) عند سيبويه، و(عسل الطريق الثعلب) وهذا النحو؛ حكمه أن يتعدى الفعل إليه بحرف الجر، لكن حرف الجر حذف للاتساع))[2].

ج – أما الرأي الثالث فكان للأعلم الشنتمري الذي حكاه في كتاب (النكت) وقد نقل _(أنهم توسعوا في حذف حرف الجر من الأماكن فقط وتركوا غيرها على القياس))[3].

والأمثلة السابقة كانت تتردد بين الفَيْنَةِ والفَيْنَةَ على أنها من الشذوذ تارة ومن التوسع أخرى.

وقد بسطنا القول فيها بما لا يحتاج إلى مزيد، وكان هوى الباحث مع القائلين بالتوسع، ثقة بسعة اللغة وتطورها ونمائها وغناها.

وهناك أمثلة أخر من أمثلة سيبويه لا نشك في أن حذف حرف الجر منها، إنما جاء به من باب التوسع لا الشذوذ.

ولعل من أكثرها جلاء في (الكتاب): ما ذكره في (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين) ونص فيها على حذف حرف الجر منها، وعمل الفعل فيها على أنه منصوب على نزع الخافض، ثم تابعه المحققون من النحاة، فصرحوا على أن هذه

---

(١) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١١٨-١١٩.

(٢) البغداديات ٥٥٠.

(٣) النكت في تصير كتاب سيبويه ١٦٩/١.

الأمثلة والشواهد، إنما جاءت على سبيل التوسع في التعبير، فمنها: قول المتلمس [من البسيط]

آليتَ حَبَّ العِراقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ ... وَالحَبُّ يَأكُلُهُ فِي القَرْيَةِ السُّوسُ

يريد: عَلى حَبِّ العِراقِ[1].

وقد نَصَّ ابْنُ هِشامٍ الأنصاريّ على أَنَّ سيبويه جعل انتصاب (حب العراق) على التوسع وإسقاط الخافض وهو (على)، ولم يجعله من باب (زيداً ضربتُه)؛ لأن التقدير: لا أطعمه، و(لا) هذه لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها[2].

وقد رَدَّ المُبرِّد على سيبويه هذا التقدير، وزعم أنه خطأ وصوابه ((إِنَّمَا هُوَ آليتُ أَطْعَمُ حَبَّ العِراقِ، أي: لا أَطْعَمُ حَبَّ العِراقِ، كما تقول: (واللهِ أبرحُ مِن هُنَا) أي: لَا أَبْرَحُ))[3].

ونَقَل رَأيَ المُبَرِّدِ الفَارسيُّ في (التعليقة) فوجه إعراب (حَبّ العِراق) على رأي المبَرِّد، بأنه ينتصب بفعل مضمر؛ (أَطْعَمُهُ)؛ تفسيره، كأنه قال: (آليتُ لَا أَطْعَمُ حَبَّ العِراق لاَ أَطْعَمُهُ) فأَطْعَمُهُ: تفسيرٌ للمُضْمَرِ[4].

وردَّ ابْنُ ولّاد (ت ٣٣٢هـ) على المُبَرِّد تقديره، وذكر أن (آليتُ) وحَلَفْتُ، وأَقْسَمْتُ؛ أفعالٌ تتعدى إلى المحلوف عليه بحرف الجر[5].

ونخلص مما تقدم أن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بنفسه، والفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جر، فإذا تَوسَّعوا بحذف الجار وَصَل الفعل إلى مفعوله بنفسه، فما زال شاهد ابن عقيل:[من الوافر]

تَمُرُّونَ الدِّيارَ وَلَم تَعُوجُوا ... كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إِذًا حَرَامُ[6]

عَالِقًا في الذِّهن عَلى أَنَّهُ مِن شواهد المنصوب على نَزْعِ الخَافض والأصل: تَمُرّون بالدِّيارِ.

---

(١) الكتاب ١/١٧ب، ١/٣٨هـ، ١/٧٣مل.

(٢) مغني اللبيب ١/٩٩، ٢٤٥، ٥٩٠، ٦٠٠.

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد: ٤٨/م٤.

(٤) أنظر: التعليقة على كتاب سيبويه ١/٦٥-٦٦، وأنظر: الانتصار لسيبويه على المبرد ٤٨-٤٩ م/٤.

(٥) الانتصار لسيبويه على المبرد ٤٨.

(٦) أنظر: شرح ابن عقيل ١/٥٣٨.